الأمم المتحدة S/PV.8512

مجلس الأمن

السنة الرابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٨٥١٢

الإثنين، ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد هويسغن	(ألمانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سافرونكوف
	إندونيسيا	السيد شهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بيتسويريفا
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بيرو	السيد ميسا – كوادرا
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر ويزينغر
	جنوب أفريقيا	السيد نتسوان
	الصين	السيد ما جاوشو
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيد دولاتر
	كوت ديفوار	السيد موريكو
	الكويت	السيد العتيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كوهين

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقاً للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن للاشتراك في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى الاشتراك في هذه الجلسة مقدمي الإحاطات الإعلامية التالية أسماؤهم: السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن؛ والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيدة فرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح؛ والسيدة منى لقمان، رئيسة منظمة الأغذية من أجل الإنسانية.

ينضم السيد غريفيث والسيد لوكوك إلى الجلسة عن طريق التداول بالفيديو من عمّان ولندن، على الترتيب.

ويسرّني قبل أن أبدأ الجلسة، بصفتي الممثل الدائم لألمانيا، أن أرحّب برئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني، السيد نوربرت رويتغن. في ألمانيا، تعمل السلطة التشريعية على مراقبة السلطة التنفيذية بعناية فائقة. وأشكركم، سيدي الرئيس، على قدومكم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن. لقد مضى ما يقرب من عام منذ أن أتيحت لي مثل هذه الفرصة (انظر S/PV.8235). وقلت في ذلك الوقت، في نيسان/أبريل من العام الماضي، إن الحل السياسي كان متاحاً لتسوية النزاع في اليمن، ولكنني أضفت أن الحرب يمكن أن تغتنم في أي وقت من الأوقات الفرصة المتاحة لإحلال السلام. وهذان الاقتراحان لا يزالان صحيحين اليوم مثلما كانا في العام الماضي.

وبالإضافة إلى ذلك، مثلما أثق بأن مارك لوكوك سيصف ذلك، فإن محنة شعب اليمن قد ساءت، هذا إن طرأ عليها أي شيء، خلال هذه الفترة. إن السعي إلى تحقيق السلام، وهي المهمة التي أُسهم فيها، تُقاس بمقدار الخسائر في الأرواح وسبل المعيشة يومياً في مختلف المحافظات اليمن. آمل أن يفسر ذلك استمراري في التخطيط والأمل والحث على بدء مشاورات تفضي للتوصل إلى حل سياسي.

أولاً، سأتناول الحالة في الحديدة. ما فتئ الفريق مايكل لوليسغارد يعمل دون توقف لضمان اتفاق بين الطرفين بشأن الخطط التشغيلية لإعادة توزيع القوات في الحديدة، وفقاً لما تم الاتفاق عليه في كانون الأول/ديسمبر في السويد. وآمل أن نستمع إلى المزيد من ذلك بعد حين.

وقد كانت هذه، كما نعلم جميعاً، عملية طويلة وصعبة. ويسرني أن أعلن لكم، سيدي الرئيس، أن الطرفين قد قبلا الآن بالخطة التفصيلية لإعادة توزيع القوات التي أعدّها الفريق لوليسغارد للمرحلة الأولى من عمليات إعادة التوزيع في الحديدة. وأود أن أعرب عن امتناني، وأنا واثق من أننا جميعاً ممتنون، لكلا الطرفين وللفريق لوليسغارد على المشاركة البنّاءة التي أتاحت لنا الوصول أخيراً إلى هذه النقطة. وسننتقل الآن بكل سرعة إلى تسوية نهائية للمسائل المعلّقة المتصلة بالخطط التنفيذية للمرحلة ٢ وعمليات إعادة التوزيع وحالة قوات الأمن المحلية، التي سيبدأ العمل بها في الأيام المقبلة.

لقد تطرّق الرئيس هادي منصور باستمرار إلى هذا الأمر، كما قلت للمجلس مؤخراً، بطريقة عملية لرجل عسكري سابق. وكما أخبرني في أكثر من مناسبة، فإنه يريد أن يرى عمليات إعادة توزيع القوات هذه تحدث وأن يعود إلى المدينة وموانئ الحديدة ورأس عيسى والصليف شيء من السلام لسكانها. وأود أن أعرب عن امتناني للرئيس هادي على صبره والتزامه.

وقد كنت في صنعاء قبل أسبوع بالضبط، حيث التقيت أنا والفريق مايكل لوليسغارد بعبد الملك الحوثي، زعيم أنصار الله.

واستطعنا أن نسمعه مرة أخرى يعيد تأكيده بوضوح على دعمه لتنفيذ اتفاق الحديدة – بالتفصيل وبعبارات عامة. وبطبيعة الحال، كان هذا أمرا هاما في الفترة التي سبقت الإعلان الذي استمعنا إليه اليوم. وسررت بسماعه يؤكد ذلك مباشرة، وأنا ممتن له على الموقف الذي اتخذه بشأن هذه المسألة وغيرها من المسائل.

فلنكن واضحين، عندما سيتم القيام بعمليات إعادة التوزيع هذه – وآمل أن يكون الأمر مسألة توقيت لا مسألة شرط – ستكون أول عمليات انسحاب طوعية للقوات في هذا النزاع الطويل. وتحقيق ذلك ليس قرارا سهلا تتخذه الأطراف، وبطبيعة الحال، يستغرق وقتا أطول مما كنا نأمل، ولكن ضرورة أن تتم هذه العمليات بشكل مطلق أمر محمود جدا. إن الحديدة اختبار لأمور كثيرة، أهمها القيادة. وآمل أن نشهد في الأيام المقبلة صون ثقة الشعب في تلك القيادة خلال هذا الاختبار.

كما ينبغي ألا ننسى – وأنا واثق بأن السيد لوكوك سيذكرنا بذلك – أنه منذ دخول وقف إطلاق النار حيز النفاذ في الساعات الأولى من يوم ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، انخفضت مستويات العنف في محافظة الحديدة إلى حد كبير، وإن لم تكن قد انخفضت بشكل كاف أو كما ينبغي. وتراجعت الخسائر في صفوف المدنيين، وهناك تقارير تفيد بأن الأشخاص الذين شردتهم الحرب بدأوا في العودة إلى ديارهم، على نحو ما تذكرنا به كثيرا زميلتنا في صنعاء ليز غراندي. ولا يزال يتعين القيام بالكثير من أجل تعزيز وقف إطلاق النار والمحافظة عليه، ولكن التطورات الإيجابية التي شهدناها، وآمل أن نواصل رؤيتها في الحديدة، قد أظهرت بالفعل ما يمكن تحقيقه من خلال الحوار والحلول التوفيقية. ويحدوني الأمل في أن تدرك الأطراف ذلك، وأن تستفيد منه، بدعم من المجلس.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الحالة الاقتصادية في اليمن هشة للغاية، وأنا واثق مرة أخرى من أن السيد لوكوك سيقوم بتوضيحها. وتواجه السفن التجارية صعوبات في الوصول إلى الحديدة، وأسعار الوقود آخذة في الازدياد. وقد حدثت بعض التطورات الإيجابية، مثل قرار حكومة اليمن الجدير بالترحيب بالبدء في دفع رواتب موظفي القطاع العام في الحديدة والمعاشات التقاعدية في جميع أنحاء البلد. لا أريد التطاول على اختصاص السيد لوكوك، ولكنني أذكر هذا لأن هذه هي التدابير التي تتخطى الخط الفاصل بين الأطراف. ولا بد من اتخاذ إجراءات إضافية لخفض الأسعار وكفالة توافر السلع الأساسية، بما في ذلك الوقود. وأعرب عن امتناني للعمل تحت قيادة مارك لوكوك وليز غراندي في هذه المسائل.

وأريد أن أقول بوضوح شديد إنني أتفق على أننا جميعا بحاجة إلى أن نرى تقدما ملموسا في الحديدة قبل الانتقال إلى التركيز على الحل السياسي. وقد أخبرت المجلس بذلك بالفعل من قبل. وربما الأهم من قولي ذلك هو أن قيادة كلا الطرفين قد أخبرتي بالكثير، بما في ذلك خلال الأيام العشرة الماضية. نعم، يجب أن نرى إحراز تقدم في الحديدة. ولعل اليوم سيكون هو اليوم الأول في ذلك الاتجاه. يجب أن نرى تقدما في الحديدة، انتهى الكلام.

ولكنني سأكون مقصرا في واجبي إن لم نقم أيضا بتمهيد السبيل للمشاورات السياسية، لا سيما لأن الحرب في اليمن لا تبدي أي بوادر للتراجع، على نحو ما ذكرنا به السيد لوكوك

مرة أخرى. إن مآسي الحرب تؤلمنا جميعا عندما يكون الأطفال هم الضحايا، والحالة كذلك، بشكل كبير، في الآونة الأخيرة. وينبغي أن يكون هذا هو ما يؤلمنا جميعا، ومن المستصوب أيضا ألا نغفل ساحات القتال الكبرى. ففي حجور، كانت هناك بعض المعارك المدمرة، بكل ما يقترن بالأحداث من هذا النوع من البؤس الإنساني وتشريد المدنيين بطبيعة الحال. وهذا يعني أنه يجب علينا أن نبقي تركيزنا، كما حثني المجلس من قبل، على التوصل إلى حل سياسي، والقيام بذلك بأسرع ما يمكن.

وجميعنا نعرف الخطوط العريضة للتوصل إلى اتفاق لإنهاء الحرب، وتحديدا، تمشيا مع الإشارات الثلاث وقرارات المجلس. ولا أحد منا يعمل بصورة منعزلة. إننا بحاجة إلى العمل مع الأطراف بشأن الخطوط العريضة للتوصل إلى تسوية نهائية بطريقة تعزز الإطار الذي ناقشته مع أعضاء المجلس من قبل، وكان مطروحا في تلك الأيام في السويد في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي. ونحن بحاجة إلى التماس آرائهم بشأن المفاهيم والتفاصيل بطريقة هادفة. ونحن بحاجة إلى القيام بذلك الآن، قبل أي عودة رسمية إلى العملية أو المشاورات السياسية. وهذا سيمهد الطريق لإجراء مشاورات جادة بين الأطراف في نهاية المطاف.

وخلال الإعداد لذلك الطريق السياسي المؤدي إلى السلام، ستكون مهمتي هي أن أجتمع مع أوسع نطاق ممكن من شرائح المجتمع. وقد حالفني الحظ بشكل خاص في هذا الصدد بدعوتي لحضور الاجتماع الذي عقد مؤخرا في عمان مع أكثر من ١٠٠ امرأة يمنية، نظمته هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وقد سافرت الكثيرات منهن بشجاعة وصعوبة بالغة إلى هنا، وقدمن إسهاماتهن لحل النزاع. وتعهدت لهن في ذلك الاجتماع بأننا سنتشاور معهن في الأشهر القادمة ومع الشبكات التابعة لهن بشأن جميع المسائل المختلفة التي ستناقش بين الأطراف. وكما سأقول قبل أن أختتم هذه الملاحظات، لا شك في أنه يمكننا جميعا أن نقوم بما هو أفضل كثيرا مما قمنا به عندما يتعلق الأمر بإشراك المرأة وغيرها من قطاعات المجتمع المدني في العملية السياسية.

كما سأواصل الاجتماع مع أكبر عدد ممكن من ممثلي الأحزاب السياسية اليمنية المتنوعة الذين يمكنهم الإسهام بأفكارهم. وبطبيعة الحال، فإن القيام بذلك سيكفل الاستفادة من خبراتهم. ولكن الأهم من ذلك هو أن هناك أشخاصا سيعودون في نهاية المطاف إلى مناصبهم المستحقة في إدارة الحياة السياسية وحكومة اليمن متى اتفقت الأطراف على حل النزاع. وإذا حدث ذلك، سيتعين على أولئك الساسة والطبقة السياسية العمل معا بدلا من التنافس فيما بينهم.

أما عملية المشاركة التي أشرت إليها للتو، فتستند إلى الخبرة السابقة الثرية في ما يتعلق بالمفاوضات، ولا سيما مشاورات المائة يوم التي جرت في الكويت قبل ثلاث سنوات، والتي أحيي السفير منصور عليها. إنها عملية لم يقم بها مكتبي فحسب، بل كانت بقيادة مكتب يشرفني أن أكون جزءا منه. وقد أشرت بالفعل إلى مساهمة هيئة الأمم المتحدة للمرأة. وسأجري المزيد من المناقشات مع فريقنا الاستشاري التقني المعني بالمرأة في إدنبرا الأسبوع المقبل. إن منظمات المسار الثاني، التي عملت فيها سابقا – بما في ذلك مؤسسة برغهوف، والمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، والمنظمة الدولية للارتقاء بالحياة، وغيرها – التي تستفيد مما لديها من خبرة واسعة في اليمن على مر السنين، من الشركاء النشطين والقيمين في هذا المسعى، وما برحت تشارك بصورة أساسية في التفكير والتخطيط الجاري في مكتبي عندما يداعبنا الأمل في أننا قد نتمكن من المشاركة في العملية السياسية.

كما أعرب عن امتناني للدعم والمشورة التي نتلقاها من مبادرة مسار السلام وشبكة التضامن النسوي، التي تمثل عددا كبيرا من النساء اليمنيات والمنظمات التي تقودها النساء.

وسيستمع المجلس قريبا إلى كلمة السيدة منى لقمان، إحدى الناشطات اليمنيات الرائدات في مجال السلام. وأنا على يقين من أنها ستحثنا على تحسين ما نبذله من جهود بغية إشراك المرأة، سواء في الوفود الرسمية التي تحضر جولات المشاورات الرسمية أو في المزيد من المشاورات المكثفة التي سوف تساعدنا، في ما بين الدورات، على تنقيح المسائل التي نعرضها على الأطراف.

وستتمثل مسؤوليتي الرئيسية في الأشهر القليلة المقبلة في تهدئة الخلافات بين الأطراف بحيث يطلب منها عندما تجتمع الرد على تساؤلات محددة حول طبيعة الترتيبات الرامية لإنهاء الحرب، بطريقة منصفة ووفقا لقرارات المجلس. وألتمس دعم المجلس في هذا النهج. فلشجع أولئك الذين يمكنهم مساعدتنا على تحقيق السلام، ولنتجنب المتشككين خلال عملنا على حل قضيتنا.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أذكر الجميع أن اليمن ينزف، وأنا واثق من أن السيد لوكوك سيقوم بذلك بطريقة أوفى. فسكان اليمن يعانون الجوع. ولم ير العديد من الأطفال شكل الفصول الدراسية من الداخل. إنه، من نواح عديدة، أحد الأماكن الأكثر مأساوية في العالم.

كان ذلك هو الدافع الذي شجعنا على تصور أنه يمكننا أن نشهد تقدما، بعد تجاوزنا الحديدة، صوب ذلك الحل، الذي يمكنه وحده أن يعيد آمال الأسر اليمنية والسيطرة على اليمن تحت طبقته السياسية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيد غريفيث على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد لوكوك.

السيد لوكوك (*تكلم بالإنكليزية*): كما ذكر مارتن غريفيث للتو، في حين أن وقف إطلاق النار في الحديدة صمد إلى حد كبير، وكما أشار أيضا شهدنا تصاعدا واضحا للعنف في أجزاء أخرى من البلد. فقد اشتد الصراع في عدة مناطق في حجة، شمال الحديدة، وأدى احتدام القتال في مديرية كشر إلى تشريد ٥٠ ٠٠٠ شخص في شباط/فبراير وآذار/مارس، ووردت عن القتال تقارير متواصلة تفيد بوقوع قصف وغارات جوية وهو ما تسبب في سقوط العديد من الضحايا المدنيين. وفي منطقة بني حسن بمديرية عبس، أجبر القتال خلال الأسبوعين الماضيين حوالي ١٠٠ ٠٠٠ شخص آخرين على الفرار من ديارهم. وقد فر حوالي نصفهم إلى مناطق أخرى في عبس، وهي منطقة شديدة الفقر وتعاني من ندرة المياه وتستضيف الآن أكثر من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص مشرد. وتقع الخطوط الأمامية النشطة الآن على بعد بضعة كيلومترات من مصدر المياه الرئيسي في منطقة عبس، والذي يوفر المياه لحوالي ٢٠٠ ٠٠٠ شخص. وإن أضر القتال ذلك المرفق أو تسبب في توقفه ، قد نشهد كارثة كبرى بسرعة. وإذا تحرك القتال جنوبا إلى حدود الحديدة، فقد يؤدي إلى تشريد ٤٠٠ ٠٠٠ شخص آخر. وأدى الاقتتال العنيف في تعز في آذار/مارس بين الفصائل المختلفة في منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة عن سقوط العديد من الضحايا. واشتد النزاع أيضا على الخطوط الأمامية في محافظة الضالع وعلى طول الحدود الشمالية في صعدة والجوف، مما أدى إلى تشريد آلاف الأسر الأخرى.

وفي ٢٦ آذار/مارس، شُنت غارة جوية في صعدة بالقرب من مستشفى تدعمه منظمة إنقاذ الطفولة، مما أسفر عن مقتل ثمانية مدنيين، بينهم خمسة أطفال. وفي ٢ نيسان/أبريل، اقتحم رجال مسلحون مستشفى تدعمه منظمة أطباء بلا حدود في عدن، واختطفوا أحد المرضى وقتلوه خارج المستشفى. وفي ٣ نيسان/أبريل، أفادت تقارير بمقتل ثلاث نساء وإصابة طفلين بجروح جراء قذيفة مدفعية سقطت بالقرب من مدرسة في الحديدة. وفي ٧ نيسان/أبريل، تسببت انفجارات كبيرة في مستودع بصنعاء في مقتل ١٤ طفلاً كانوا في طريقهم إلى مدرسة قريبة. وأصيب ستة

عشر آخرون بجروح خطيرة. ومعظمهم لم يبلغوا التاسعة من العمر بعد. وبينما يواصل المجتمع الدولي دعم اتفاق ستوكهولم، من الأهمية بمكان ألا نغفل تصاعد العنف في أماكن أخرى. وفي سياق الإحاطة الإعلامية التي قدمتها إلى المجلس في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ (انظر S/PV.8424)، دعوت إلى وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء اليمن. وإنني أكرر تلك الدعوة اليوم. ويجب على جميع الرجال الذين يحملون السلاح والقنابل وقف أعمال العنف. نود مرة أخرى أن نذكر الأطراف بالتزامهم بموجب القانون الدولي الإنساني في جميع المواقع وفي جميع الأوقات.

وتواجه الوكالات الإنسانية زيادة مقلقة في وباء الكوليرا، الذي نجحنا في التخلص منه العام الماضي. وبعد أكثر من عامين وأكثر من ١,٥ مليون حالة مشتبه بها، أثر وباء الكوليرا تقريبا في كل أسرة يمنية بطريقة ما. وقبل أسبوعين، توفي الدكتور محمد عبد المغني، وهو طبيب أطفال يحظى باحترام كبير ويعالج مرضى الكوليرا في مستشفى عام في صنعاء، بسبب المرض نفسه. وكان قد وصف تفشي الوفاء ”بالكارثي“، وقال للصحفيين، ”إننا نعمل بأقصى قوتنا“.

وحتى الآن في عام ٢٠١٩، تم الإبلاغ عن ما يقرب من ٢٠٠ ٠٠٠ حالة مشتبه بها. ويمثل ذلك زيادة بمقدار ثلاثة أمثال ما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي. حوالي ربع الأطفال دون سن الخامسة. وجاءت تلك الزيادة قبل الزيادة المعتادة خلال موسم الأمطار الرئيسي في آب/أغسطس. وهذا يعني أنه إذا لم نسيطر عليها، قد تؤدي الاتجاهات الحالية بسرعة إلى الاعتلال والوفاة الجماعية. وقد تكون الأمطار المبكرة مسؤولة جزئياً، لكن المسببات الرئيسية تظل التشريد القسري وانهيار الهياكل الأساسية العامة الناجم عن الصراع، بما في ذلك شبكات المياه والصرف الصحي في البلد والمؤسسات العامة التي تقدم الخدمات الأساسية.

لقد شهدنا عواقب تدمير النظام الصحي في أماكن أخرى أيضا. فقد أبلغ عن أكثر من ٣٠٠ ٣ حالة دفتريا منذ عام ٢٠١٨ – وهو أول تفشي في اليمن منذ عام ١٩٨٢. وفي وقت سابق من هذا العام، ارتفعت حالات الحصبة الجديدة إلى ما يقرب من ضعف المستويات المبلغ عنها في نفس الوقت من عام ٢٠١٨ – وهو عام شهد حالات قياسية. وكما ذكر السيد غريفيث للتو، لا يزال حوالي مليوني طفل في سن الدراسة خارج المدرسة، وحوالي ٢ ٠٠٠ مدرسة غير صالحة للاستخدام لأنها دمرت أو تستضيف المشردين أو احتلتها الجماعات المسلحة. ويطغى على كل شيء استمرار الخطر الحقيقي للمجاعة. وخلال السنوات الأربع الماضية، تحولت ملايين الأسر في اليمن إلى فقراء. وأصبح لديها دخل ضئيل أو صارت معدمة، هذا بينما ترتفع أسعار السلع الأساسية التي تحتاجها تلك الأسر للبقاء على قيد الحياة ارتفاعا مستمرا.

وتبذل الوكالات الإنسانية كل ما في وسعها لإنقاذ الأرواح وحماية الناس في جميع أنحاء البلد. وفي العام الماضي قمنا بتغطية ٨ ملايين شخص في المتوسط شهريا، مما يجعل اليمن أكبر عملية لتقديم المساعدات. وفي هذا العام، نقوم بالمزيد. وقد قدم برنامج الأغذية العالمي حتى الآن المساعدة الغذائية الطارئة إلى أكثر من ٩ ملايين شخص كل شهر. ويعتزم زيادة ذلك لـ ١٢ مليون شخص في الأشهر المقبلة. ويعمل آلاف الموظفين العاملين في المجال الإنساني في حوالي ٥٠٠ ١ مرفق لعلاج الكوليرا في ١٤٧ منطقة في جميع أنحاء البلد. وتقوم أفرقة الاستجابة للطوارئ بعلاج المرضى، وتوزيع لوازم النظافة الصحية، وتطهير مصادر المياه بالكلور، والإشراف على حملات التنظيف وتثقيف الجمهور. إنهم يعملون بلا كلل كما قال الدكتور مغني.

لقد أنقذت الوكالات الإنسانية أرواح الملايين حتى الآن، ولكننا ما زلنا نواجه تحديين رئيسيين. والتحدي الأول هو إمكانية الوصول. وما زلنا نواجه الكثير من القيود المفروضة على العمل

الإنساني. ومطاحن البحر الأحمر في الحديدة، التي تحدثنا عنها في المجلس سابقا، مثال مقنع. فتحتوي المطاحن على ما يكفي من الحبوب لإطعام ٣,٧ مليون شخص لمدة شهر، ويتعذر الوصول إليها منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، مع تقدم قوات التحالف نحو المدينة. ومنذ ذلك الحين، واجهنا تحديات خطيرة في إمكانية الوصول إلى المطاحن، وهو ما تحدثت عنه والسيد غريفيث في تصريحات علنية في شباط/فبراير (انظر S/PV.8464). وقد تمكن فريق الأمم المتحدة من القيام بزيارة ليوم واحد – أخيرا – في ٢٦ شباط/فبراير. وأتاحت لنا تلك المهمة إثبات أن معظم الحبوب يمكن إنقاذها لو تم تبخيرها على الفور. وبُذلت جهود متكررة منذ ذلك الحين لعبور الخطوط الأمامية لجلب العمال للقيام بالتبخير وبدء طحن الحبوب – وهي عملية تستغرق عدة أسابيع. ونواصل العمل مع جميع الأطراف لإيجاد الطريقة الأكثر أمانًا والأكثر فاعلية لإيصال هذا الغذاء إلى ملايين الأشخاص الذين يعانون من الجوع الشديد والذين يحتاجون إليه في أقرب وقت ممكن.

وتتواصل سلسلة المشاكل الأخرى المتعلقة بمكانية الوصول والتي أبلغنا بها المجلس في السابق. فتُمنع الحركة وتُحجب التصاريح الجمركية ويُرفض منح التأشيرات وتُحرف اتفاقات المشاريع عن وجهتها وتؤخر البعثات عند نقاط التفتيش. ومعظم القيود التي نواجهها حاليا هي التي تفرضها السلطات التابعة لجماعة أنصار الله في الشمال. ونقدر قرارها الأخير بمنح تأشيرات إضافية، ونأمل أن يؤدي ذلك إلى مزيد من التحسينات في حالة إمكانية الوصول. وفي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة، نواصل أيضا إشراك التحالف فيما يتعلق بالمطالب التي بدأ العمل بها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ عند نقطة تفتيش ذباب والتي تسببت في حالات تأخير للوكالات التي تسعى إلى تقديم المعونة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة على طول الساحل الغربي. وكانت واردات الأغذية التجارية عبر الحديدة والصليف في الربع الأول من العام أقل بنحو ٤٠ في المائة عن الربع السابق، وكان متوسط أسعار المواد الغذائية أكثر من ضعف السعر قبل الأزمة.

ولا تتجاوز واردات الوقود التجارية ٣٠ في المائة من الاحتياجات المقدرة. وفي المقابل، تضاعفت أسعار الوقود أربع مرات تقريبا في بعض الأماكن في الأسابيع القليلة الماضية. الناس ينتظرون لأيام لتأمين إمدادات محدودة جدا من الوقود المتوفر.

مع وجود أعداد ضخمة من الأسر الفقيرة والجائعة التي لا طائل لها على أسعار المواد الغذائية المطروحة في الأسواق المحلية، يحتاج صانعو القرارات من جميع الأطراف وبسرعة إلى إيجاد السُبل الكفيلة بتسريع وصول السفن إلى الحديدة، وتيسير المتطلبات الائتمانية، وتيسير شحنات الوقود داخل البلد. وكما ناقشت مع الحاكم الجديد للبنك المركزي قبل يومين، فإننا بحاجة أيضا إلى أن نرى استقرارا في سعر الصرف عند مستوى معين، كما المح السيد غريفيث، ليصبح من الميسور للناس العاديين شراء المواد الغذائية.

نشعر أيضا بقلق متزايد إزاء ناقلة النفط اليمنية (FSO SAFER)، وهي منشأة عائمة للتخزين والتفريغ يقع مكانها على بعد حوالي ثماني كيلومترات قبالة سواحل محطة رأس عيسى في البحر الأحمر. وتستخدم هذه الناقلة لتخزين وتصدير النفط منذ ١٩٩٨، والناقلة تحمل على متنها حاليا حوالي ١,١ مليون برميل من النفط. وهي في حالة سيئة ولم تُجرَ لها أي صيانة منذ ٢٠١٥. وبدون صيانة، نخشى من أن تتمزق، أو حتى تنفجر، وتؤدي إلى كارثة بيئية في واحدة من أكثر الممرات البحرية ازدحاما في العالم. وما فتئنا نعمل مع جميع الأطراف للتصدي للمخاطر، مدعومين بتمويل من المملكة العربية السعودية والإمارات، بدءا من التقييم التقني. وما زالت الموافقات النهائية على التقييم معلقة منذ شهر أيلول/سبتمبر. ويحدونا الأمل في أن تثبت صحة المؤشرات الأخيرة التي تفيد بأن مشروعا للأمم المتحدة سيكون بوسعه البدء قريبا بالعمل بشأن هذه المسألة الحاسمة.

أما التحدي الثاني الذي نواجهه، وربما يستعصي التغلب عليه، فهو التمويل. في شباط/فبراير، تعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ قدره ٢,٦ مليار دولار للعمل الإنساني في اليمن هذا العام، بما في ذلك تعهد مشترك بمبلغ مليار دولار يُقدم إلى الأمم المتحدة من المملكة العربية السعودية والإمارات. وقد وجهت مساهمة هذين المانحين في العام الماضي عن طريق الأمم المتحدة كمنحة وحيدة غير مخصصة في وقت مبكر من السنة، والتي اعتبرها أفضل ممارسة في المنح الإنسانية. وكان ذلك أيضا عاملا رئيسيا في تمكيننا في العام الماضي من مكافحة تفشي الكوليرا، ودحر انعدام الأمن الغذائي في نصف المناطق في اليمن وفي فترة ما قبل المجاعة، وساعدتنا تلك المنحة على إنقاذ المزيد من الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، حيث تمكننا من إنقاذ عدد من الأطفال المصابين أكثر مما كنا قادرين على ذلك في أي عملية مماثلة أخرى على الصعيد العالمي.

لئن كنا نشعر بالتشجيع إزاء التعهدات التي قطعت في جنيف، يتعين على أن أخبر المجلس بأن خطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية في اليمن قد تلقت بالفعل، في غضون أربعة أشهر تقريبا من السنة مبلغا نقديا قدره ٢٦٧ مليون دولار فقط. وهذا يمثل حوالي ١٠ في المائة من التبرعات المعلنة، و ٦ في المائة من الاحتياجات. وهو يقل بنسبة ٨٠ في المائة عما حصلنا عليه نقدا في هذا الوقت من العام الماضي. وسرعان ما تنفد أموال وكالات الأمم المتحدة المخصصة لأنشطة الإغاثة الأساسية. وتقدر منظمة الصحة العالمية أن ٦٠ في المائة من مراكز معالجة الإسهال، وهو النهج المركزي الذي يتعين علينا اتباعه في التصدي لتفشي وباء الكوليرا، يمكن أن تغلق أبوابها في الأسابيع المقبلة، وأن الخدمات البالغة ٥٠ في المائة من مرافق الرعاية الثانوية يمكن أن تتعطل. ويفيد برنامج الأغذية العالمي بأن خطوط المواد الغذائية والإمدادات الغذائية العينية لديه ستتوقف في حزيران/يونيه، ما لم يتلق أموالا جديدة على الفور.

ومن شأن إغلاق هذه البرامج أو تقليصها، في الوقت الذي نكافح فيه لمنع انتشار المجاعة ودحر الكوليرا وغيرها من الأمراض الفتاكة، أن يكون كارثيا. ولذلك أناشد جميع المانحين أن يحولوا تعهداتهم، أي الوعود التي قطعوها في جنيف، إلى مبالغ نقدية في أسرع وقت ممكن.

ما زلنا ندرك تماما أن السلام المستدام، كما قال السيد غريفيث، أنجع علاج للأزمة الإنسانية في اليمن. وبدون السلام سنمضي ببساطة إلى معالجة أعراض هذه الأزمة بدلا من معالجة السبب.

اسمحوا لي أن أُلخصَ عباراتي. لقد ازداد العنف مرة أخرى. وينفد المال لدى عملية الإغاثة. وما لم تحدث تغييرات، فإن النهاية تقترب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): اشكر السيد لوكوك على إحاطته الإعلامية.

تطرق مارك إلى معاناة الأطفال في اليمن. وفي هذا الصدد، أعطي الكلمة الآن للسيدة غامبا.

السيدة غامبا (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على منحي هذه الفرصة لاطلاع مجلس الأمن على الأثر الدائم والمأساوي للصراع في اليمن على الأطفال.

كما يعلم أعضاء المجلس، فإن آلية الرصد والإبلاغ المتعلقة بالأطفال والصراع المسلح التي أُنشئت بموجب القرار ١٦١٢ (٢٠٠٥) تُمكن من جمع المعلومات عن الانتهاكات الجسيمة الستة المرتكبة ضد الأطفال في النزاعات المسلحة، بما في ذلك التجنيد، والاستخدام، والقتل والتشويه، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والهجمات على المدارس والمستشفيات، وعمليات الاختطاف، ومنع وصول المساعدات الإنسانية. وقد أُنشئت تلك الآلية رسميا في اليمن في عام ٢٠١٣. وحتى اليوم، هناك ستة أطراف مدرجة في مرفقات التقرير السنوي للأمين

العام عن الأطفال والنزاع المسلح لارتكابهم انتهاكا خطيرا واحدا أو أكثر ضد الأطفال في اليمن.

سيقدم قريبا تقرير قُطْري عن اليمن إلى الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح التابع لمجلس الأمن، ويشمل الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ إلى نهاية عام ٢٠١٨. والأرقام المتعلقة بالانتهاكات الجسيمة التي تم التحقق منها ضد الأطفال في اليمن خلال تلك الفترة مذهلة، فقد تم التحقق من تجنيد واستخدام أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل؛ وقتل أو تشويه أكثر من ٧ ٥٠٠ طفل؛ وتم توثيق أكثر من ٨٠٠ حالة من حالات الحرمان من وصول المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. بالإضافة إلى ذلك، تم التحقق من أكثر من ٣٥٠ هجوما على المدارس والمستشفيات. وللأسف، وبسبب الصعوبات في جمع المعلومات، فإن قلة الإبلاغ عن حالات العنف الجنسي ضد الأطفال ظاهرة مزمنة في اليمن، ولا يمكن التحقق إلا من حالات ضئيلة في تلك الفترة. بالإضافة إلى ذلك، وبسبب النزاع الدائر، والقيود المفروضة على إمكانية الوصول، والاحتجاز والتهديدات ضد المراقبين، فضلا عن تخويف المجتمعات المحلية التي تبلغ عن الانتهاكات الجسيمة، فإن الأرقام التي أقدمها إلى المجلس اليوم لا تمثل إلا جزءا من الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في اليمن.

كان أثر هذا الصراع على الأطفال مروعا. وقد تصرفت جميع أطراف النزاع وردت ردا عسكريا على الأحداث، مما أدى إلى استخدام الأطفال وإساءة معاملتهم بطرق متعددة. وقد حدثت زيادات هائلة في الانتهاكات على مر السنتين، كما كان الحال في نهاية عام ٢٠١٤، عندما ازداد تجنيد هم واستخدامهم زيادة كبيرة، وفي ٢٠١٥، الذي كان عاما مدمرا بالنسبة للأطفال، تم تجنيد واستخدام أكثر من ٩٠٠ طفل، وقتل أو شُوه ٤٠٠ ٢ طفل، ووقع أكثر من ١٥٠ هجوما على المدارس والمستشفيات.

كلما حدثت طفرات عسكرية، استمر الأطفال في تحمل وطأتها. وفي نهاية عام ٢٠١٧، وخلال القتال المكثف في صعدة والحديدة وحجة، زاد قتل الأطفال وتشويههم بنسبة ٢٥ في المائة بالمقارنة مع عام ٢٠١٦.

وفي العام الماضي، أسفرت أعمال القتال والهجمات في الحديدة وحدها عن مقتل وتشويه أكثر من ٥٠٠ طفل. وبينما تنتهك جميع أطراف النزاع المبادئ الأساسية للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، يدفع الأطفال الثمن باهظا. وأود أن أوجه انتباه المجلس إلى ثلاثة شواغل مستمرة في اليمن، ولا سيما منع وصول المساعدة الإنسانية إلى الأطفال وتجنيد الأطفال واستخدامهم وقتلهم وتشويههم.

وأول ما يشغلني هو إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية إلى الأطفال. فالآثار التراكمية لسنوات من الحرب، ناهيك عن الأزمة الاقتصادية، خلفت خسائر مدمرة في صفوف الأطفال الذين ما برحت تفتك بهم أمراض يمكن الشفاء منها مثل الكوليرا والمجاعة. ومع ذلك، فحقيقة أن قرابة ٧٠ في المائة من المناطق في اليمن معرضة في الوقت الراهن لخطر المجاعة لا يمكن تفسيرها بالنزاع المحتدم وحده. فقد تحققت الأمم المتحدة من أكثر من ٨٠٠ حادث من حوادث منع إيصال المساعدات الإنسانية منذ إنشاء آلية الرصد والإبلاغ في اليمن. وكانت معظم تلك الحالات تتعلق بفرض قيود على نقل المساعدات الإنسانية أو ارتكاب أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني أو تدمير أصولهم ومرافقهم. كما تعرضت أهم الهياكل الأساسية المدنية، مثل خزانات المياه التي لا غنى عنها لبقاء المجتمعات المحلية المحيطة، لهجمات وشُنت غارة جوية مؤخرا بالقرب من مستشفى، مخلفة ضحايا في صفوف المدنيين، بمن فيهم الأطفال.

والآثار المترتبة على كل واحدة من تلك الحالات مأساوية، لأن ٨٠ في المائة من السكان اليمنيين في الوقت الراهن بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية ويعاني مليونا طفل من سوء التغذية الحاد ويصارعون من أجل البقاء على قيد الحياة. ومن

بين الأمثلة على ذلك، في ١١ آذار/مارس، أُلغيت بعثة كانت تحمل مواد غذائية، بما في ذلك للمدارس، في محافظة صعدة بسبب العراقيل ونقاط التفتيش على الطريق. وقد نُسبت الغالبية العظمى – أكثر من ٧٠ في المائة – من حوادث منع وصول المساعدات الإنسانية إلى الحوثيين، فيما نُسبت نسبة ١٠ في المائة تقريبا إلى التحالف و٧ في المائة إلى القوات الحكومية اليمنية.

ولا يزال تجنيد الأطفال واستخدامهم أحد أهم الشواغل. فخلال الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، تم التحقق من تجنيد واستخدام أكثر من ٣ ٠٠٠ طفل على يد أطراف النزاع في أدوار شتى – منها القتال على خط المواجهة وحراسة نقاط التفتيش وإيصال المؤن والمساعدة في جمع الاستخبارات. وفي عام ٢٠١٨، استُخدم نحو ٤٠ في المائة من أولئك الأطفال، الذين تقل أعمار ٥٠ في المائة عن ١٥ عاما، في القتال الفعلي. وخلال الفترة نفسها، قُتل أكثر من ٢٠٠ طفل أو جُرحوا أثناء استخدام أطراف النزاع في اليمن لهم. ويستمر هذا التجنيد والاستخدام بلا هوادة، حيث جرى التحقق من تجنيد واستخدام أكثر من ٥٠٠ طفل خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام. وثلثا هؤلاء الأطفال مجندون لدى الحوثيين، تليهم لجان المقاومة الشعبية والقوات المسلحة اليمنية وقوات الحزام الأمني، فضلا عن تنظيم القاعدة في شبه الجزيرة العربية والحركة السلفية، على سبيل المثال لا الحصر.

ويؤجج النزاع المحتدم هذا الاتجاه الذي يزداد تفاقما بسبب تدهور الحالة الإنسانية. وبصورة متزايدة، أصبح الانضمام إلى أحد أطراف النزاع آلية من آليات التكيّف بالنسبة للأسر التي تصارع من أجل البقاء، وغالبا ما يكون الأطفال المجندون من بين الأشد فقرا. وقد ذكر العديد من هؤلاء الأطفال أنهم شعروا بأن لا خيار أمامهم غير الانضمام إلى أحد الأطراف من أجل إعالة أسرهم. ومع استمرار الحرب، أخشى أن يزيد هذا الدافع قوة. كما أن التلقين الأيديولوجي للأطفال للدفاع عن مجتمعاتهم المحلية ضد عدو مفترض يمثل عاملا هاما في تحريض الأطفال على الانضمام إلى أحد أطراف النزاع. وحسبما تفيد التقارير، يجري تجنيد الأطفال قسرا من المدارس ودور الأيتام والمجتمعات المحلية. وفي حين أن الغالبية العظمى منهم فتيان تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ١٧ سنة، تم التحقق للمرة الأولى من حالات تجنيد لفتيات في عام ٢٠١٨. وقد استُخدمت الفتيات لممارسة الضغط على أقرانهن لإرسال الذكور من أفراد أسرهن إلى ميادين القتال، وجرى تهديدهن بالطرد من المدارس إذا ما رفضن الامتثال.

إن معدلات قتل الأطفال وإصابتهم بجروح مثيرة للقلق. فخلال الفترة بين نيسان/أبريل ٢٠١٣ وكانون الثاني/يناير من هذا العام، تحققت الأمم المتحدة من قتل وتشويه أكثر من ٥٠٠ ٧ طفل، ثلثهم من الفتيات، مما يجعلها أكثر أنواع الانتهاكات انتشاراً في اليمن. وتسببت الغارات الجوية في ما يقارب نصف تلك الإصابات، التي يتحمل التحالف المسؤولية الرئيسية عنها. أما عن المعارك البرية، التي تسببت في ٤٠ في المائة من الإصابات في صفوف الأطفال، فقد كان قصف المناطق الحضرية واستخدام مدافع الهاون والأسلحة الصغيرة أهم أسباب الإصابات في صفوف الأطفال. ويتحمل الحوثيون المسؤولة عن غالبية الإصابات في صفوف الأطفال نتيجة للقتال البري، تليهم القوات الحكومية اليمنية، وغيرها من الجهات. وتمثل الألغام الأرضية والذخائر غير المنفجرة أيضا مصدر خطر رئيسي على الأطفال، حيث تسببت في أكثر من ٧٠٠ إصابة بين عام ٢٠١٣ واليوم.

وفي غضون ذلك، ما فتئتُ أتواصل مع أطراف النزاع لحثها على إنهاء ومنع ارتكاب الانتهاكات الجسيمة، وهو ما يقع في صميم ولايتي دعماً لجهود الأمم المتحدة على أرض الواقع. وتحقيقا لهذا الغرض، أقرت الحكومة اليمنية، في كانون الأول/

ديسمبر ٢٠١٨، خريطة طريق ترمي إلى تنشيط خطة العمل الموقعة في عام ٢٠١٤ لإنهاء ومنع تجنيد الأطفال واستخدامهم، والتعجيل بتنفيذها. وتحدد خريطة الطريق التدابير الرامية إلى كفالة الإفراج عن الأطفال وإعادة إدماجهم ومنع تجنيدهم. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أيدت حكومة اليمن أيضاً ”إعلان المدارس الآمنة“، الذي يمثل خطوة أولى هامة صوب تحسين حماية المدارس والعاملين في مجال التعليم والأطفال. ونتطلع الآن إلى أن تنفذ الحكومة خريطة الطريق بسرعة وأن تعطي الأولوية لوضع إجراءات تشغيل موحدة للإفراج عن الأطفال الملحقين بالقوات والجماعات المسلحة وإعادة إدماجهم.

وفي آذار/مارس، عقب اتصالات أجريتها مع التحالف منذ عام ٢٠١٧، وقعتُ على مذكرة تفاهم بشأن تعزيز حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في اليمن. وتتضمن المذكرة أحكاما بشأن بناء قدرات وحدة حماية الطفل المنشأة في مقر قيادة التحالف في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، فضلاً عن المساءلة وتنقيح إجراءات التشغيل الموحدة لتسليم الأطفال الذين يتم توقيفهم خلال العمليات العسكرية. بيد أن الأهم من ذلك هو أن المذكرة تنص على وضع خطة عمل تتضمن تدابير ملموسة لتعزيز حماية الأطفال في الأسابيع والأشهر القليلة المقبلة.

في الختام، فإن العنف الذي تعرض له الأطفال اليمنيون، وما زالوا يتعرضون له، هو ببساطة أمر غير مقبول. وأدعو أطراف النزاع إلى اتخاذ تدابير فورية لضمان القيام بعملياتها العسكرية في امتثال تام للقانون الدولي، بسبل منها احترام مبادئ التمييز والتناسب والحيطة. فهناك اليوم آلاف الأطفال وأسرهم بحاجة ماسة إلى المساعدة والدعم، بدءاً بالمعونة الأساسية ووصولاً إلى المساعدة لإعادة الإدماج. وأكرر دعوتي للأطراف إلى تيسير عبور المساعدة المنقذة للحياة بسرعة ومن دون عراقيل وإيصالها إلى الأطفال والأسر الذين هم في حاجة إليها. كما أدعو المجتمع الدولي إلى إعطاء الأولوية لتمويل اليمن أو لصرف الأموال التي تم التعهد بها بالفعل، من أجل منح الأطفال فرصة للبقاء على قيد الحياة والتعلم وبناء يمن المستقبل.

لا يوجد بديل للسلام، ولإنهاء المعاناة، أوجد الأمل اتفاق ستوكهولم في أواخر العام الماضي. لكن مع استمرار القتال وتكثيفه في أجزاء من البلد، أحث الأطراف على التنفيذ السريع للالتزامات التي تعهدت بها. فمأساة الأطفال اليمنيين ودورهم في يمن الغد يؤكدان الحاجة إلى وضعهم في صلب عملية السلام.

وينبغي إعطاء الأولوية للأحكام المتعلقة بالإفراج غير المشروط عن الأطفال المرتبطين بأطراف النزاع وتسليمهم وإعادة إدماجهم، ويتعين معاملة الأطفال المحرومين من حريتهم بسبب ارتباطهم المزعوم بالأطراف المعارضة كضحايا وبكرامة في المقام الأول. والأهم من ذلك، يتعين محاسبة مرتكبي الانتهاكات الجسيمة على أفعالهم أمام المحاكم المختصة. وهذا هو السبب في أنني أحث مجلس الأمن على الاستجابة لدعوتي وضمان جعل حماية الطفل أمرا أساسيا في جهود السلام في اليمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة غامبا على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيدة لقمان.

السيدة لقمان (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إعلامية أمام مجلس الأمن بالنيابة عن شبكة الغذاء من أجل الإنسانية وشبكة التضامن مع المرأة.

أنا إحدى الناجيات من الحرب المدمرة في اليمن. كنت في تعز، ثالث أكبر مدينة، وأذكر بوضوح القصف الجوي المروع والقصف العشوائي هناك، فضلاً عن حصار المدينة والأهوال التي ارتكبتها جميع الأطراف في تجاهل تام للقانون الإنساني الدولي. وتم تدمير منزلي في تعز جزئيًا جراء غارة جوية شنها التحالف الذي تقوده السعودية، واستهدفت مدرسة قريبة

يستخدمها الحوثيون كمستودع عسكري وسجن. واستيقظت على ما كان يبدو كثوران بركاني يضيء السماء، تبعه ما يشبه الزلزال. وقد لقي جيراننا، وهم أسرة مكونة من خمسة أفراد، حتفهم تحت الأنقاض.

لقد شهدت أيضا حصار تعز. وعندما شدد الحوثيون قبضتهم على المدينة، حرموا المدنيين من الغذاء والماء والضروريات المعيشية الأساسية. وبدأ الحصار قبل ثلاث سنوات واستمر حتى يومنا هذا. ويشارك الحوثيون وجماعات المقاومة المسلحة الموالية للرئيس عبد ربه منصور هادي منصور في أعمال عنف شنيعة في المناطق المأهولة بالسكان. وقد توسطت في إجلاء الأطفال من دار للأيتام اقتحمها الحوثيون سعيا منهم لوضع قناصة على أسطحها. وبعد إخلاء الأطفال بنجاح، أصابت غارة جوية بقيادة التحالف السعودي بناية قريبة وروعت الأطفال، وأصيب الكثير منهم بجروح من النوافذ المحطمة. وقد زرت الأسر المحاصرة في تبادل لإطلاق النار، وجلبت لهم الطعام، وسهّلت عملية إجلائهم، مما قلل من مخاطر تعرضهم للقناصة أو لتخطي الألغام. وقد أصبح الإفلات من الموت في اليمن أكثر صعوبة.

لقد نجحت مشاورات ستوكهولم لإحلال السلام في الجمع بين الأطراف، لكنها استبعدت النساء وأدت إلى إبرام اتفاق تجاهل الجانب الجنساني. إن إنشاء بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة يجسد جدية المجلس لإحلال السلام في اليمن. ومع ذلك، لم نر حتى الآن تنفيذ اتفاقية ستوكهولم. وبعد أربعة أشهر من إبرام اتفاقية ستوكهولم، أبلغنا أعضاء فريقنا في الحديدة أن المواجهات المسلحة مستمرة وأن المزيد من العائلات تتشرد كل يوم. وتتم معاقبة الناس جماعياً وحرمانهم من الضروريات الأساسية، بما في ذلك الغذاء والدواء والوقود والكهرباء. كما أن الطرق المؤدية إلى وسط الحديدة، حيث يقع المستشفى الرئيسي، مغلقة. وفقد الكثيرون حياتهم وهم يحاولون الوصول إلى هناك.

وتم افتتاح جبهات جديدة في حجة، مما أدى إلى وقوع أزمة كارثية للتهجير الإنساني. وتواصل القوات الحكومية تحرير المواقع، بينما يهاجم الحوثيون القبائل المعارضة، ويضطهدون زعماء القبائل وأسرهم ويدمرون منازلهم. وتتواصل الغارات الجوية للتحالف بقيادة السعودية استهداف المناطق المدنية، بما في ذلك في صعدة. وقبل أسبوع، أدى انفجار مدمر وقع بالقرب من مدرسة للبنات في صنعاء إلى مقتل ١٤ طفلاً، معظمهم من الفتيات، وجرح العشرات من المدنيين. وتلوم أطراف النزاع بعضها البعض على تلك الجريمة المروعة، وسوف يرى الضحايا أن حقهم في العدالة مرفوض إذا لم يتم إجراء تحقيق مستقل.

ويظل الوصول إلى المساعدات الإنسانية مقيدًا بسبب الحصار الشامل الذي يفرضه التحالف الذي تقوده السعودية، وقد لجأ الحوثيون إلى فرض الحصار على المناطق التي يرفضون فيها إيصال المساعدات الإنسانية إلى المناطق الخاضعة لسيطرتهم. وفي الآونة الأخيرة، منعوا من إيصال لقاحات الكوليرا التي توجد حاجة ماسة إليها. ولا يزال الجوع يستخدم كسلاح حرب. ولا يمكن لآلاف اليمنيين شراء الطعام لأن رواتبهم قد تم تعليقها أو تحويلها، مما يقضي على سبل عيش الناس. وتجبر الفتيات على الزواج للحصول على المهر، ولا يزال الأولاد يجبرون على أن يصبحوا مقاتلين.

ولم يتم تنفيذ اتفاقية تبادل الأسرى الموقعة قبل اتفاق ستوكهولم. وتتشاطر جمعية أمهات المختطفين المخاوف من تعرض المدنيين المعتقلين تعسفياً للتعذيب والمعاملة السيئة ورفض المحاكمة العادلة. ويحوّل اتفاق ستوكهولم وضعهم إلى وضع أسرى حرب ويقترح نفي المحتجزين المفرج عنهم إلى محافظات أخرى، مما يفصلهم عن عائلاتهم. بالإضافة إلى ذلك، يتم احتجاز المدافعات عن حقوق الإنسان والصحفيين والأقليات الدينية مثل البهائيين وليس لديهم ممثلون في مشاورات السلام الحالية الذين يمكنهم التفاوض على إطلاق سراحهم.

وأصبح الحيز المتاح لمنظمات المجتمع المدني مقيد بشكل متزايد، خاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين. ويتم

احتجاز صانعات السلام تعسفاً وإجبارهن على التخلي عن عملهن في بناء السلام وتعزيز حقوق المرأة وحقوق الإنسان. وبالإضافة إلى التهديدات الجسدية الموجهة للمدافعات عن حقوق الإنسان لردع نشاطهن، فإن الاتهامات بارتكاب أفعال غير أخلاقية وتشهيرية أداة أخرى تستخدم ضد النساء.

إن النساء لسن ضحايا سلبيين لهذه الحرب، حيث أنهن يقمن، بموارد محدودة، بقيادة الجهود الرامية لإحلال السلام في اليمن وضمان تماسك المجتمعات المحلية. وفي المناطق القبلية، يمكن للمرأة الإسهام في جهود الوساطة لأنها محترمة وموثوقة. وتعرض المجتمع الأبوي في اليمن لتحد فعلي عندما خرجت النساء إلى الشوارع للمطالبة بالتغيير، وحصلن على تمثيل لهن نسبته ٣٠ في المائة في الحوار الوطني.

لقد تشاورنا مع العضو الوحيد في وفد الحكومة في مشاورات السلام، السيدة رنا غانم، التي اقترحت زيادة عدد المقاعد داخل الوفود، وهي المقاعد التي يجب أن تظل شاغرة إذا لم يتم اختيار أي امرأة. لقد اتصلنا أيضًا بالنساء الحوثيات اللائي يعبّرن عن استعدادهن للمشاركة في مفاوضات السلام. وليس من المستحيل تصور إشراك النساء الحوثيات في عملية السلام، لأنه كان للحوثيين ممثلات في الحوار الوطني. ولم يعد هناك أي عذر مقبول لمواصلة استبعاد النساء، ولكن هذه هي النتيجة الفعلية لعملية سلام سيئة التصميم.

ومن بين المجموعات الأخرى المستبعدة في عملية السلام، الجنوبيون الذين يستمرون في المطالبة بحل عادل للقضية الجنوبية. إن الاستمرار في تأخير تلبية مطالبهم يشكل قنبلة موقوتة لجانب آخر من جوانب النزاع يمكن أن يكون قاب قوسين أو أدنى.

واليوم، بعد ما يقرب من خمس سنوات من الحرب المدمرة في اليمن، عملنا نحن الأعضاء في شبكة التضامن مع المرأة بجد لسد الفجوة التي خلفتها الدولة، حيث زودنا المشردين داخلياً بالطعام والضروريات المنقذة للحياة، مما صرف الشباب عن القتال ضد بناء السلام، والوساطة من أجل إطلاق سراح المحتجزين، وإنهاء النزاعات المسلحة على موارد المياه والأراضي. ونشعر بخيبة الأمل لأن جميع الأطراف الوطنية والإقليمية والدولية لم تتخذ بعد إجراءات جريئة لإنهاء الحرب ومعاناة الشعب اليمني. ونشعر بالإحباط لأنه ورغم دعواتنا المستمرة لإشراك النساء، لا يزال دور المرأة في بناء السلام محط سخرية، ولا تزال النساء، اللائي يصنعن السلام الحقيقي، مستبعدات من عملية وقف إطلاق النار والسلام. أدعو أعضاء المجلس إلى اتخاذ موقف جاد معنا واعتماد نهج جديد جريء لمعالجة ما يلي.

يجب على مجلس الأمن أن يعمل على إنهاء هذا النزاع المدمر، وتيسير التوصل إلى وقف شامل وفوري لإطلاق النار يشمل حملة القصف الجوي للتحالف بقيادة السعودية وهجمات الحوثيين بالصواريخ والطائرات بدون طيار، داخل اليمن وعبر حدودنا.

وينبغي للمجلس أن يعمل على إنفاذ اتفاقي ستوكهولم وتبادل الأسرى والإفراج من دون شروط عن جميع المدنيين المحتجزين تعسفا ومساءلة جميع الأطراف، ولا سيما المفسدين. ويتعين عليه أن ينشئ آليات لتنفيذ القرارات السابقة تركز على الجوانب المتعلقة بنزع سلاح الحوثيين وتسريحهم، وكذلك وصول المساعدات الإنسانية، بدءا بتفعيل عمليات الإجلاء الطبي عبر مطار صنعاء، وفي نهاية المطاف، رفع الحصار الجوي والبحري والبري.

وينبغي له مواصلة اعتماد نهج لتفكيك النزاع وإضفاء الطابع المحلي على عملية السلام من خلال العمل على التوصل إلى اتفاقات سلام محلية في مناطق النزاع، بما في ذلك في تعز، تستتبع فتح ممرات إنسانية، فضلا عن انسحاب المقاتلين من المدينة والمؤسسات المدنية وكفالة عدم نشرهم إلى جبهات أخرى.

وينبغي للمجلس أن يدعم، بدءا من المناطق المحررة، استعادة المؤسسات الحكومية لأداء وظائفها كاملة، بما في ذلك

المؤسسات الخدمية، مثل صندوق الرعاية الاجتماعية، وأن يساعد الحكومة على التصدي لمسائل النزاع الجوهرية والتظلمات في المناطق الخاضعة لسيطرتها. وينبغي له أن يطالب ببذل جهود جدية لنزع السلاح في المدن المحررة وضمان نقل المستودعات والمخيمات العسكرية بعيدا عن المناطق المأهولة بالسكان وتيسير تكوين قوات أمن مهنية مدربة تدريبا جيدا، بما في ذلك في مجال حقوق الإنسان. وينبغي له أن يحث على دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين من خلال ضمان التزامات الحكومة، استنادا إلى قوائم عام ٢٠١٤ لموظفي الخدمة المدنية.

وينبغي للمجلس أن يطالب الأطراف المتفاوضة بإشراك النساء بنسبة لا تقل عن ٥٠ في المائة في وفودها وأن يتشاور المبعوث الخاص للأمم المتحدة ورئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار بصورة منتظمة مع النساء وأن يكفل إدماج المرأة على نحو مجد في جميع عمليات السلام، فضلا عن استخدام لغة أقوى في نصوصه الملزمة قانونا التي تدعو إلى بدء عملية سلام شاملة للجميع، مع التركيز على إشراك النساء والشباب والجنوبيين والفئات الاجتماعية المهمشة الأخرى.

ويحدونا الأمل في أن يسترشد المجلس بتوصياتنا في اتخاذ قراراته وأن يؤدي ذلك إلى اتخاذ إجراءات حازمة وحاسمة في مواجهة مخربي عملية السلام، فضلا عن الإسهام في إنهاء معاناة ملايين اليمنيين التي لا مبرر لها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة لقمان على إحاطتها الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية. سأقسم ملاحظاتي بين ما سمعناه من المبعوث الخاص مارتن غريفيث وما استمعنا إليه من السيدة غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة لقمان، رئيسة ”الأغذية من أجل الإنسانية“. فكلهم أثاروا نقاطا قوية. وأشكر وكيل الأمين العام مارك لوكوك والسيد غريفيث والفريق لوليسغارد، رئيس لجنة تنسيق إعادة الانتشار، الذي سنستمع إليه لاحقا، على جهودهم الدؤوبة لدفع تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في ستوكهولم.

لقد كانت شهادة السيدة لقمان قوية جدا، ولكننا نعرف أن الأمم المتحدة تعمل جاهدة من أجل التنفيذ. وأعتقد أنني أعبر عن رأي الجميع في المجلس في القول بأنه يريد فعلا أن يظل متحدا خلف المبعوث الخاص في الدفع من أجل تحقيق ذلك. وكما قال، فإن حقيقة أن الاتفاقات المتعلقة بمفهوم العمليات للمرحلة ١ قد تحققت، أمر مفيد. ولا أعتقد أننا نقلل من جسامة المهمة. لقد أشار المبعوث الخاص إلى أن هذه المرة ستكون الأولى التي تحدث فيها انسحابات طوعية في السياق اليمني. ونحن نقدر حجم المهمة. ولكننا، في الوقت نفسه، نريد من الأطراف أن تدرك أن عدم التنفيذ يثير قلقا بالغا، ونحثها جميعا على اتخاذ كل الخطوات التي ينبغي اتخاذها لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاق ستوكهولم. وكذلك نتطلع إلى أن تزيل الأطراف جميع العقبات التي تعترض قدرة الأمم المتحدة على العمل بفعالية في الحديدة. وستكون لدينا بعض الأسئلة للمتابعة عندما ندخل في مشاورات مغلقة.

أود أن أنتقل إلى ما قاله وكيل الأمين العام لوكوك. وأعتقد أن من المفزع أنه لا يمكننا الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر بعد كل هذا الوقت. فقد كان أملنا كبيرا في أعقاب الإحاطة الأخيرة (انظر S/PV.8464) ولكن من المخيب جدا للآمال أن نسمع أن تلك العقبات ما زالت مستمرة. وأود فحسب أن أكرر النداء الذي وجهه مارك من أجل إنقاذ الغلال، حتى في

هذه المرحلة المتأخرة، وينبغي أن نتطلع إلى أن تضاعف الأطراف جهودها في العمل مع الأمم المتحدة لضمان إمكانية حدوث ذلك. ومن الواضح أن التباين بين الأرقام التي قدمها فيما يتعلق بانخفاض المساعدة الإنسانية بنسبة ٨٠ في المائة وما نعرف بالفعل أنها أكبر أزمة إنسانية في العالم، أمر يبعث على الجزع الشديد. وأنا لا أجد ما يكفي من صيغ التفضيل للتعبير عن مدى الجزع الذي يثيره ذلك الأمر.

تم قطع بعض التعهدات من جانب المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وهي موضع ترحيب كبير. فقد أعلنتا للتو عن دفع ٢٠٠ مليون دولار من المبلغ الذي تعهدتا به. غير أنه لا تزال هناك فجوة بمقدار ١,٥ بليون دولار في تمويل خطة الاستجابة الإنسانية. وتعهدنا، من جانبنا، بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار وقدمنا مواعيد صرف مدفوعاتنا حتى نتمكن من دعم الأمم المتحدة. ولكني أود أن أشجع جميع الجهات المانحة اليوم على صرف أموالها بسرعة وعلى التعهد بمبالغ إضافية طوال هذه السنة.

بالانتقال إلى الشهادتين القويتين جدا اللتين استمعنا إليهما من الممثل الخاص للأمين العام والسيدة لقمان، فإنني أشكرهما على التركيز على الأطفال. فاليوم فرصة جيدة جدا للتفكير في مدى بؤس محنة أطفال اليمن. وكذلك أود أن أشيد بالممثل الدائم لبلجيكا وببعثته على كل العمل الذي يقومون به فيما يتعلق بالأطفال في النزاع اليمني. وعلينا أن ننظر بعناية شديدة إلى ما أخبرنا به. فقد استمعنا إلى سرد مروع للغاية من السيدة لقمان لما يعنيه استمرار النزاع للأفراد. وأعتقد أنها محقة تماما في إلقاء المسؤولية على المجلس وفي أن تطلب منا أن نعمل مع الأمم المتحدة من أجل فعل المزيد. وسنأخذ ذلك بجدية كبيرة وسنفعل كل ما في وسعنا.

أخيرا، أود أن أختتم بالعودة إلى اتفاق ستوكهولم. فقد تم تصميمه لبناء الثقة ولتمهيد الطريق لعملية سياسية شاملة لإنهاء النزاع. وذلك هدف هام جدا. إن الرهانات أعلى من أن ندع ذلك الأمر يؤول إلى الفشل. وفي رأينا، ينبغي للمجلس أن يكون على استعداد لاتخاذ تدابير أقوى إذا لم يُحرز تقدم بحلول موعد جلستنا المقبلة. وأود أن أتابع ذلك الأمر في مشاورات اليوم.

السيد العتيبي (الكويت): أشكر جميع مقدمي الإحاطات. سأركز في بياني على موضوعين أساسيين، وهما حالة تنفيذ اتفاق ستوكهولم والوضع الإنساني في اليمن.

بالنسبة لحالة تنفيذ اتفاق ستوكهولم، على الرغم من أن المرحلة الأولى من إعادة الانتشار تعاني من الجمود، بالإضافة إلى الإعاقات المتواصلة لأعمال لجنة تنسيق إعادة الانتشار، من خلال تكرار حالات العرقلة المتعمدة لرئيسها وموظفيها، في عدة مناسبات، من التحرك بحرية وتنفيذ الولاية المنوطة بهم، وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإننا نرحب هنا بما أعلنه السيد مارتن غريفيث في إحاطته اليوم من التوصل إلى اتفاق مفصل بين الأطراف المعنية لتنفيذ هذه المرحلة.

إن وجود إرادة سياسية من قبل الطرفين، كما يشير المبعوث الخاص، السيد غريفيث، هو أمر في غاية الأهمية نحو تحقيق التقدم المنشود. إلا أننا نعيد التأكيد على أن الأهمية القصوى تكمن في إثبات النوايا الحسنة وترجمة الأقوال إلى أفعال من خلال التنفيذ الكامل لجميع عناصر اتفاق ستوكهولم، وهي اتفاق الحديدة واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهمات حول تعز، وذلك باعتبارها المسار الأمثل نحو استئناف الجولة المقبلة من المشاورات، والتي ستركز على الجوانب ذات الطابع الشامل لإنهاء الأزمة والمبنية على قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وكذلك على مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآليات تنفيذها ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني.

نجدد دعمنا الكبير للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام لليمن، السيد مارتن غريفيث، وكذلك رئيس بعثة

الأمم المتحدة لمراقبة تنفيذ اتفاق الحديدة ولجنة تنسيق إعادة الانتشار. وإدراكا منا أنه لا حل عسكري لهذه الأزمة التي طال أمدها، وتوخيا لعدم عودة الصراع في الحديدة إلى المربع الأول، نرى أنه استجابة لهذا المنطق، قد يتوجب البدء وبشكل عاجل في تفعيل القرار ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، الذي نص على الطلب من الأمين العام ذكر حالات عدم الامتثال.

بالنسبة للأوضاع الإنسانية، وكما أكدنا في عدة جلسات سابقة على أهمية التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم بوصفه بوابة مثلى نحو فتح آفاق التسوية السياسية. إلا أنه يتصل بوجود بعد إنساني عميق قد يلتمس من خلاله مقاصده النهائية الرامية إلى تخفيف حدة الآثار الإنسانية الصعبة التي يعاني منها الشعب اليمني الشقيق، مثل فتح ممرات آمنة أمام المساعدات الإنسانية لجميع المناطق المتضررة والأكثر احتياجا، وتمكين الأمم المتحدة ووكالاتها المعنية من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، والتي تحتوي على كميات كبيرة من الحبوب كفيلة بإعاشة ٣,٧ مليون شخص خلال ٣٠ يوم، كما ذكر السيد مارك لوكوك في إحاطته الإعلامية.

ورغم التعاون الكبير الذي أبدته الحكومة اليمنية من خلال إعلانها عن الاستعداد لتسهيل الوصول الآمن إلى هذه المطاحن وفتح طرق أمام المساعدات الإنسانية، إلا أن الوصول إليها بات يواجه مصاعب عديدة، وقد يهدد بوجود تلفيات في المخزون جراء العوائق التي وضعت أمام لجنة تنسيق إعادة الانتشار.

إن الوضع الإنساني في اليمن قد شهد تفاعلا ملحوظا من المجتمع الدولي، كما ينعكس بوضوح من خلال حجم الاستجابة لخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠١٩، والذي أتى متوازنا مع حجم هذه الأزمة. حيث تقدمت الكويت بتعهد بلغ ٢٥٠ مليون دولار، ليصل إجمالي ما قدمته الكويت منذ عام ٢٠١٥ إلى ٦٠٠ مليون دولار. إضافة إلى التبرعات السخية لكبار المانحين، مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والاتحاد الأوروبي وغيرهم من الدول، ليأتي ذلك تأكيدا منهم على أهمية معالجة هذا الجزء الصعب من الأزمة التي يواجهها اليمن منذ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

وفي إطار تلافي الشاغل الإنساني، وأخذا في الاعتبار ما ذكرته السيدة غامبا في إحاطتها الإعلامية من أن ثلثي الأطفال المجندين هم من قبل جماعة الحوثي، نود هنا الإشارة إلى ما قامت به القيادة المشتركة لقوات التحالف من إنشاء وحدة متخصصة لحماية الأطفال والمعنية بتسليم الأطفال المجندين في الصراع المسلح وإعادة تأهيلهم وضمان تلقيهم للمساعدة الصحية والنفسية، وتسليمهم لأسرهم وبالتعاون مع الوكالات الدولية المتخصصة، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، حيث نجحت هذه الوحدة في تسليم ١٢٠ طفل حتى تاريخه، بالإضافة إلى تحديد قواعد الاشتباك والتأكد من مسار العمليات العسكرية وبصورة تلتزم بأطر القانون الإنساني الدولي.

ختاما، نجدد دعوتنا للأطراف اليمنية إلى التنفيذ الكامل لاتفاق ستكهولم الخاص بالحديدة وموانئها الثلاثة واتفاق تبادل الأسرى وإعلان التفاهمات حول تعز، وبما يؤدي إلى استكمال الجهود التي يبذلها المبعوث الخاص لليمن نحو التوصل إلى حل سياسي مبني على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، لإنهاء هذه الأزمة، وبما يحافظ على استقلال اليمن وسيادته ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

السيد سينغر ويزينغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): نحن ممتنون للإحاطات الإعلامية الرئيسية المقدمة اليوم، وقد استمعنا باهتمام إلى المعلومات المقدمة لنا بشأن تنفيذ اتفاق ستكهولم وكذلك الإحاطة المفصلة والمقلقة بشأن الحالة الإنسانية. في العام الماضي، رحب العالم بأسره بأنباء توقيع اتفاق ستكهولم باعتباره الطريق المؤدي إلى السلام في

اليمن. ويجب أن تحافظ الأطراف على نفس روح الالتزام التي تجلت في كانون الأول/ديسمبر وأن تترجم الكلمات إلى عمل ملموس على أرض الواقع من خلال إظهار الإرادة السياسية اللازمة لحل النزاع.

إن حماية السكان المدنيين والهياكل الأساسية المدنية من المبادئ الأساسية بموجب القانون الدولي الإنساني. لذلك، فإننا ننظر بقلق إلى الهجمات التي نفذت في الأسابيع القليلة الماضية في جميع أنحاء البلد، في انتهاك لقواعد الحرب. وغالبا ما يُحرم المدنيون من الحماية التي يستحقونها، ومرة أخرى، فإنهم يدفعون أفدح ثمن للصراع في اليمن. ولهذا السبب، ندعو الأطراف والدول إلى دعم المدنيين عن طريق زيادة التركيز على حمايتهم خلال مراحل التخطيط والتنفيذ للعمل العسكري.

لقد سمعنا هنا بالفعل أن حوالي ٨٠ في المائة من مجموع سكان اليمن – ٢٤ مليون نسمة – يحتاجون إلى نوع من المساعدة الإنسانية والحماية. إن عشرة ملايين نسمة لا يفصلهم عن الموت جوعا سوى خطوة واحدة، ويعاني ٧ ملايين من سوء التغذية. هذه مستويات كارثية وتتطلب استجابة تتناسب مع الحالة. وفي حالة وقوع كارثة غذائية، مثل تلك التي يشهدها اليمن، من غير المقبول عدم كفالة وصول العاملين في المجال الإنساني إلى المطاحن في الحديدة حتى الآن. وندعو إلى حل هذا الموقف في أقرب وقت ممكن.

لقد طرحت السيدة لقمان على الطاولة ربما أحد أهم العناصر في مناقشة اليوم. وفي سياق إنساني واسع النطاق بشكل غير مسبوق، فإن دور المرأة اليمنية في التفاوض من أجل تأمين الوصول الإنساني، وفي بناء الثقة في المناطق المتضررة، وحتى كمقدمات رعاية، هو أمر أساسي للغاية. ولذلك، يجب التركيز عليها وعلى المنظمات النسائية المحلية التي تضطلع بجزء كبير من العمل الإنساني في اليمن، بدءا من مرحلة التخطيط إلى تنفيذ عمليات الإغاثة، مع توفير التمويل اللازم.

وبالنظر إلى التقدم المحرز صوب تحقيق السلام في اليمن، من الأهمية بمكان أن نبذل قصارى جهدنا سعيا إلى إيجاد حل سياسي على أن تشارك النساء والشباب مشاركة كبيرة في عملية حل النزاع هناك.

وعلاوة على الأزمة الغذائية الإنسانية المروعة، التي هي في معظمها من صنع الإنسان، هناك عامل آخر لا يقل أهمية: الحصول على مياه الشرب المأمونة. وقد أدى نقص المرافق الصحية في اليمن إلى زيادة في الأمراض المنقولة عن طريق المياه. مئات الآلاف من الأشخاص تضرروا بالكوليرا في عام ٢٠١٨. وكما أشار السيد لوكوك عن حق تماما، فمنذ بداية عام ٢٠١٩، ارتفع هذا المعدل، مع تسجيل أكثر من ١٢٠ ٠٠٠ حالة جديدة محتملة للإصابة بالكوليرا. لذلك، نعتقد أنه لا بد من استجابة قوية في هذا القطاع كعنصر حاسم في تحسين الظروف المعيشية لأضعف فئات اليمنيين، وخاصة الأطفال.

ونحن لم نر أي تغير ملموس في حياة الأطفال منذ توقيع اتفاق ستكهولم. ولا يزال الأطفال هم من يدفع الثمن الباهظ للحرب في اليمن. وكان على الآباء أن يشاهدوا أطفالهم يموتون بين أيديهم، والمركبات التي تنقل الأغذية تتعرض للهجوم. لقد سُلِب أطفال اليمن من حقهم في الحياة والصحة والتعليم. فكم عدد الأطفال الآخرين الذين سيتضررون قبل أن نضع حدا للصراع؟

ونطلب إلى الأطراف إعطاء الأولوية لحماية الأطفال في جميع الأوقات. ويجب أن يسير جنبا إلى جنب مع التعرف على الجناة ومعاقبتهم. ويجب على المجتمع الدولي تقديم خبراته اللازمة لإنشاء الأدوات الضرورية لكفالة وصول ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان إلى العدالة النزيهة اللائقة والآمنة وفقا للأصول القانونية.

وتؤكد الجمهورية الدومينيكية التزامها مجددا بالإسهام، من خلال المجلس، في الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق ستوكهولم والجهود

التي تبذلها لجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. وأصبحت حياة الملايين من اليمنيين غير مستدامة. وأدى تصاعد العنف من جانب كلا الطرفين في بعض مناطق البلد إلى مزيد من التشريد. ولا تزال سلامة ورفاه مئات الآلاف من اليمنيين الذين أجهدتهم الحرب عرضة للخطر ونحن نوشك على دخول العام الخامس منذ اندلاع النزاع.

وأخيرا، لا يزال مجلس الأمن يحافظ على وحدة صفوفه في سعيه إلى إيجاد حل سياسي للنزاع في اليمن. ونود أن نكرر الإعراب عن دعم وفد بلدي القوي للجهود الدؤوبة التي يبذلها السيد غريفيث لإيجاد حل للنزاع. وندعو الأطراف إلى المشاركة في تلك المفاوضات بحسن نية ومواصلة التزاماتها بنفس الروح التي تجلت في ستوكهولم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

ولا نود اختتام بياننا هذا دون تسليط الضوء على العمل البطولي الذي يؤديه في الميدان موظفو الأمم المتحدة ووكالاتها جنبا إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية التي لا تكل عن التصدي للبعد الإنساني للنزاع يوميا لضمان نجاة ملايين الضحايا من تلك الكارثة الإنسانية. ويجب أن يعلم أولئك الموظفون أن جهودهم هذه تظل موضع تقدير واهتمام. ولا شك أن مجلس الأمن يقف إلى جانبهم.

السيد دولاتر (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أتقدم بأحر الشكر إلى مقدمي الإحاطات الأربعة على مداخلاتهم النيرة. وأود أيضا أن أرحب بوجود السيد نوربرت روتغن، رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني. وأود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط اليوم.

أولا، أود أن أعرب مجددا عن دعم فرنسا للجهود الدؤوبة التي يبذلها المبعوث الخاص واللواء لوليسغارد في إطار لجنة تنسيق إعادة الانتشار بصفته رئيسا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة. ويجب أن نشدد على أن الحل السياسي هو الخيار الوحيد لوضع حد للنزاع في اليمن. ونحن نوجه هذه الرسالة إلى جميع محاورينا، بمن فيهم المحاورون الإقليميون.

وأخبرنا المبعوث الخاص، الذي نشاطره التحليل، أن الفرصة المتاحة لإنهاء النزاع لا تزال متاحة ويجب على الطرفين اغتنامها. ونؤيد أيضا المقترحات المقدمة إلى الحكومة اليمنية والحوثيين لتيسير تنفيذ اتفاق الحديدة. وندعو كلا الطرفين إلى احترام التزاماتهما والشروع في عمليات إعادة النشر دون تأخير أو السعي لاستغلال أي عمليات إعادة نشر ربما ينفذها الطرف الآخر. ويجب أن يمكننا تحقيق النتائج في الحديدة من تهيئة ظروف إيجابية مجددا لأجل التوصل إلى حل سياسي وإقامة أواصر الثقة بين الطرفين، باعتبار أن ذلك واجب لا مناص منه. وبات الحل العسكري خيارا مستبعدا أكثر من أي وقت مضى.

ثانيا، لا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء الحالة في الميدان. ويعد الوقف النسبي لإطلاق النار في الحديدة تطورا إيجابيا ينبغي الترحيب به. ومع ذلك، تصاعدت الأعمال العدائية في بقية أنحاء البلد بينما لا تزال الحالة الإنسانية تبعث على القلق الشديد. ولذلك، يجب على الطرفين أن يحافظا على التزامهما للمبعوث الخاص والفريق لوليسغارد، وأن يؤديا دورا مسؤولا وبناء لتفادي تقويض العملية. وعليه، فإن الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، التي نشرت في كانون الثاني/يناير، وتعزيز وجود الأمم المتحدة في الميدان يعدان أمرا أساسيا. ومن المهم تمكين المراقبين المتبقيين على النحو الوارد في ولاية البعثة من الوصول في أقرب وقت ممكن. ونتوقع من الطرفين كفالة أمن موظفي الأمم المتحدة وحرية تنقلهم وفقا لالتزاماتهما.

ويجب على الطرفين أيضا بذل كل ما يلزم لضمان تمكن الجهات الفاعلة الإنسانية من العمل الآمن والوصول على النحو المطلوب. ويجب وضع حد للعقبات البيروقراطية والتهديدات والمضايقات والاعتقالات وحملات التشهير، خاصة في صنعاء.

ويجب أيضا حماية البنى التحتية – لا سيما المستشفيات التي تضررت جراء الأعمال العدائية في تعز وصعدة – وكذلك المدارس حيث يكون الأطفال خصوصا عرضة لها.

وأود أن ألفت انتباه المجلس إلى وضع الأطفال في اليمن على وجه الخصوص. فالأطفال هم أول ضحايا النزاع ويستمر تجنيدهم واستغلالهم على نطاق واسع. وينبغي أن يسلط تقرير الأمين العام المقبل بشأن هذا الموضوع الضوء على تلك الحالة غير المقبولة. ويجب بذل قصارى الجهود في اليمن، وفي جميع حالات النزاع الأخرى، لوضع حد للانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال على وجه الخصوص.

وبعد الأمل الذي بعثته اتفاقيات استكهولم، فإن استمرار فشل العملية السياسية سيكون كارثيا وسيدفعنا نحو المجهول. ولذلك فإن من المهم إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم على وجه الاستعجال بما يمكن من خلق الثقة اللازمة لاستئناف المناقشات بهدف التوصل إلى اتفاق سياسي شامل. غير أنه لا يمكن تقييد العملية السياسية بتنفيذ اتفاق الحديدة وحده، ويجب أن تمضي العمليتان نمضي قدما بالتوازي بما يؤدي إلى زخم حقيقي. ويقينا، فإن استئناف المناقشات بشأن الاتفاق السياسي الشامل الذي يأخذ في الاعتبار تنوع الجهات الفاعلة السياسية وهيئات المجتمع المدني في اليمن هو الاحتمال الحقيقي الوحيد لإنهاء معاناة الشعب اليمني. ويعد الاهتمام الذي يوليه المبعوث الخاص لدور المرأة اليمنية عنصرا أساسيا في ذلك الصدد. وبالمثل، فإن تعزيز مشاركة المرأة في محادثات السلام، في اليمن وغيره من البلدان، شرط أساسي لتحقيق النجاح.

ويجب على المجلس، بعد اعتماد القرارين ٢٤٥١ (٢٠١٨) و ٢٤٥٢ (٢٠١٨) تجنب الوقوع في فخ التفريط في الأمل الذي بعثته اتفاقات ستوكهولم مهما كلفه الأمر. ولا يسعنا السماح بذلك بأية حال. وهناك حاجة إلى جهودنا الجماعية الآن أكثر من أي وقت مضى، في حين يعدُّ وحدة المجلس في هذا الطريق الشاق المؤدي إلى السلام في اليمن أكبر عون لنا. فليس الأمر كذلك في جميع الأزمات، كما نعلم، بتعبير دبلوماسي. وبالتالي، فإن علينا الاستفادة من هذه الوحدة كي يتسنى وضع ثقل مجلس الأمن كله وراء البحث عن حل سياسي أصبح اليوم في متناول أيدينا على الرغم من جسامة التحديات.

السيد ما جاوشو (الصين) (*تكلم بالصينية*): بداية، أود أن أعرب عن تقديري للإحاطات التي قدمها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ووكيل الأمين العام مارك لوكوك، والممثلة الخاصة للأمين العام فرجينيا غامبا، فضلا عن السيدة منى لقمان. وتثني الصين على جهود الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية ذات الصلة في تعزيز العملية السياسية والتخفيف من وطأة الحالة الإنسانية في اليمن.

وفي الوقت الراهن ما زال وقف إطلاق النار مستمرا بوجه عام في الحديدة والمناطق المحيطة بها، بيد أن الحالة الأمنية تتسم بالهشاشة في حين أحرز تقدم محدود في تنفيذ الاتفاقات. وما زال النزاع في اليمن مستمرا منذ عدة سنوات بينما لا يدعو المشهد الأمني إلى التفاؤل. فالحالة الإنسانية مزرية، في حين يواجه البلد تحديات اقتصادية واجتماعية متعددة.

غير أن الأطراف اليمنية كافة لا تزال ترغب في تشجيع تنفيذ الاتفاقات بحثاً عن حل سياسي. ولم تتوان جهود الوساطة في الأمم المتحدة لحظة واحدة، وقد حققت بالتالي قدراً من النجاح على مدى الأشهر القليلة الماضية. ويتعين على المجتمع الدولي أن يبقي مسألة اليمن قيد نظره بمزيد من المدخلات. وتدعو الحاجة إلى استمرار التحلّي بالصبر، ويجب ألا نفقد الثقة. وترى الصين أن العمل ينبغي أن يركز على المجالات التالية في المستقبل.

أولاً، يجب أن نواصل الضغط من أجل تنفيذ اتفاق ستوكهولم، الذي لم يتحقق بسهولة. إنه نقطة انطلاق هامة في مسيرة اليمن من النزاع إلى السلام. ويجب على الأطراف اليمنية

أن تنفذه بجدية. وفيما يتعلق بمسألة إعادة توزيع القوات، على وجه الخصوص، ينبغي للأطراف تعزيز تعاونها مع الأمم المتحدة وحل الخلافات عن طريق الحوار وتفعيل ترتيبات ملموسة. وينبغي أن تتواصل المشاورات بشأن تبادل الأسرى ومسألة تعز، وينبغي بذل الجهود للتوصل إلى ترتيبات عمليّة في أقرب وقت ممكن، اقترانا بمواصلة تعزيز الثقة المتبادلة. ويجب أن تستمر عملية نشر بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة في اليمن، مع ضمانات لسلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة لتوفير الدعم والإشراف على تنفيذ الاتفاقات.

ثانياً، يجب تشجيع الأطراف اليمنية على مواصلة حوارٍ ومفاوضاتٍ سياسية فعالة. إن مختلف الأطراف في اليمن منقسمة حالياً بشكل حاد. ولا يزال أساس إرساء الثقة المتبادلة غير متين تماماً. وسبيل المضي قدماً للتوصل إلى تسوية سياسية لا يزال طويلا. وفي الأجل الطويل، لا يزال استئناف محادثات السلام أمراً لازماً لإيجاد حل شامل لمسألة اليمن. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل العمل بوصفها الوسيط الرئيسي. وينبغي لمجلس الأمن أن يبقى متحداً، وأن يولي الاعتبار الكامل ويحترم آراء البلدان المعنية والموجودة في المنطقة، ويواصل تقديم الدعم السياسي للحوار والمفاوضات بين الأطراف اليمنية وأن يحث بلدان المنطقة على مواصلة ما تقدمه من مساعدة بناءة من أجل تحقيق هذه الغاية.

ثالثاً، يجب بذل جهود دؤوبة للتخفيف من حدة الحالة الإنسانية في اليمن. وينبغي للمجتمع الدولي زيادة المساعدة الإنسانية المقدّمة إلى اليمن، وأن يفي بتعهداته ويوفّر الدعم المالي والعيني، بما في ذلك الأغذية والأدوية، من أجل مساعدة البلد على الاستجابة للمجاعة، وتفشي وباء الكوليرا، والتشريد، والتحديات الأخرى. إن العمل الذي تضطلع به وكالات الأمم المتحدة الإنسانية في الميدان ينبغي أن تدعمه إمكانية وصول المساعدات الإنسانية، مع ضمان سلامة العاملين في المجال الإنساني. والاحتياجات الإنسانية للنساء والأطفال والفئات الضعيفة الأخرى ينبغي أن تحتل مكانة بارزة على جدول الأعمال، وينبغي تقديم الدعم إلى اليمن لتحسين اقتصاده حتى يتمكن من تلبية الاحتياجات الأساسية لأبناء شعبه.

لقد قامت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) مؤخراً بزيارة بلدان في المنطقة للمشاركة بصورة مجدية مع البلدان المعنية. وكانت هذه ممارسة إيجابية ساعدت على تعميق فهمنا لمواقف مختلف الأطراف ومواءمة جدول أعمال لجنة القرار ٢١٤٠ مع الهدف الشامل المتمثل في تحقيق تسوية سياسية لمسألة اليمن. وكانت الصين ممثلة في بعثة اللجنة لتقديم الدعم من أجل تعزيز الحوار بين اللجنة والأطراف المعنية. ويتفق الجميع على أنه لا يوجد بديل لحل سياسي. وينبغي للأطراف المعنيّة أن تتمسك بسيادة اليمن واستقلاله ووحدته وسلامته الإقليمية، وأن تدعم الحل السياسي الشامل على نطاق واسع، على أن يتحقق ذلك من خلال الحوار والمفاوضات، استناداً إلى قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ومبادرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وآلية تنفيذها ونتائج مؤتمر الحوار الوطني الشامل. ودور المجتمع الدولي هو تهيئة بيئة يمكن فيها للأطراف اليمنية أن تكون قادرة على تنفيذ الاتفاقات والتوصل إلى حل سياسي.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا ممتنون لعقد هذه الجلسة ونشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على إحاطاتهم. ونشيد بالجهود التي يبذلها المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن لإنهاء النزاع في البلد، الأمر الذي يمثل أفضل طريقة لحماية السكان الذين يعانون.

وتشير بيرو مع بالغ القلق إلى عدم إحراز تقدم ملموس في تنفيذ الاتفاقات الهامة التي تم التوصل إليها في السويد وتصاعد العنف في مناطق مختلفة من البلد في الأسابيع الأخيرة. ونعتقد أنه من الضروري التصرّف بسرعة وحزم من أجل الحفاظ على المكاسب التي تحققت خلال الاجتماع الذي عُقد في السويد

وتنفيذ اتفاق ستوكهولم، لا سيما فيما يتعلق بالاتفاق المتعلق بميناء الحديدة بوصفه خطوة ضرورية نحو التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع. وفي هذا الصدد، نرحّب بالالتزام والمرونة والصبر التي أظهرتها حكومة الرئيس عبد ربه منصور هادي منصور. ونتطلّع إلى نهج مماثل من جانب أنصار الله، تمشياً مع توقعات المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، فإننا نشعر بالتشجيع إزاء المعلومات التي قدمها السيد مارتن غريفيث بشأن الاتفاق الذي تم التوصل إليه في ما يخص تنفيذ المرحلة الأولى. ونحثّ على عدم تفويت هذه الفرصة السانحة، استناداً إلى التأكيد على أن المجلس سيكفل التقيد الصارم للأطراف بالتزاماتها. كما نحثها على الوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بتبادل الأسرى. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن نشدّد على أن أي صعوبة في العملية لا يمكن تفسيرها على أنها تبرير لاستئناف مسار العمل العسكري، لأن ذلك لن يؤدي إلا إلى تفاقم ما يعتبر بالفعل أكبر أزمة إنسانية في العالم اليوم.

ونشدد أيضاً على أهمية أن تتمكن تلك البلدان التي لها نفوذ على الأطراف المتحاربة من مساعدتها على الامتثال لاتفاق ستوكهولم، والامتناع عن اللغة التصادمية والاتهامات المتبادلة ومعالجة جميع الخلافات من خلال القنوات الدبلوماسية. ويجب أن نشير أيضاً إلى التزام جميع الأطراف بالامتثال لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ونأسف لوفيات الأطفال والعديد من الوفيات والإصابات الأخرى التي نجمت عن الضربة الجوية الأخيرة بالقرب من مدارس في صنعاء. ويحدونا الأمل في أن تصبح تلك الأعمال المستحقة للشجب وغيرها مما سلف موضوع تحقيقات شاملة على النحو الواجب لتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم. ونشدد على أهمية التصدي للحالة الإنسانية بصورة متزامنة، والتي يبدو أنها تزداد سوءاً في الميدان. ونشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء المعدلات المخيفة لانعدام الأمن الغذائي وتدهور المؤشرات الاقتصادية، مما يؤدي إلى زيادة معاناة السكان.

ونشير أيضاً إلى الحاجة الملحة إلى احتواء التفشي الجديد والمثير للقلق لوباء الكوليرا مع اقتراب موسم الأمطار. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب التركيز بصورة خاصة على إصلاح وصيانة نظم المياه والصرف الصحي لمنع تفشي المرض من الوصول إلى مستويات مدمرة، كما كان الحال في العام الماضي. وعلاوة على ذلك، وكما ذكرت السيدة غامبا، نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاهتمام على سبيل الأولوية للحالة المأساوية التي تشمل النساء، ولا سيما الأطفال، بالنظر إلى زيادة مستوى تعرضهن لأعمال العنف النفسي والبدني والجنسي. ولذلك يجب أن نرحّب بالتوقيع في ٢٥ آذار/مارس في الرياض على مذكرة تفاهم لتعزيز حماية الأطفال المتأثرين بالنزاعات المسلحة في اليمن الموقعة مع التحالف لدعم الشرعية في اليمن. وعلاوة على ذلك، نشيد بالجهود التي تبذلها حكومة اليمن للترتيب لدفع رواتب الموظفين العموميين، بمن فيهم الموجودون في الحديدة، ونحثّ الحكومة على الامتناع عن اتخاذ التدابير التجارية السلبية التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الحالة الإنسانية المتردية في شمال البلد. ونشير إلى أن تحقيق السلام المستدام يتطلب توافقاً واسعاً في الآراء استناداً إلى رؤية مشتركة للمستقبل. وكما أبرزت السيدة لقمان، فإن جميع قطاعات السكان اليمنيين ينبغي أن تمثل تمثيلاً كافياً، بما في ذلك المشاركة المجدية للمرأة والشباب في العمليات السياسية.

وفي الختام، أود أن أعرب عن امتناني لسلطات المملكة العربية السعودية، واليمن وإيران، والأردن، وعُمان على استقبالها مؤخراً للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤)، التي أتشرف برئاستها. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة لارتفاع مستوى محاورينا، واتساع نطاق المناقشات، والدعم الإجماعي للحل السياسي الذي تنهض به الأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا للمبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، ولرئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، وللمنسق المقيم في اليمن وغيرهم من مسؤولي الأمم المتحدة على المعلومات القيمة التي

قُدمت إلى اللجنة والعمل الدؤوب الذي يقومون به في ظل ظروف صعبة للغاية. ونعتقد أن تلك الزيارة، إلى جانب القيام بأنشطة التحقق في الموقع لتنفيذ نظام الجزاءات، كانت مفيدة في توجيه إشارة سياسية قوية مفادها أن مجلس الأمن والهيئات الفرعية التابعة له تعطي أولوية للحالة في اليمن وتتابع عن كثب التطورات الجارية في الميدان. وسنقدم تقريراً أكثر تفصيلاً إلى المجلس في المستقبل القريب.

وفي الختام، أؤكد مجدداً التزام بيرو بتحقيق سلام مستدام في اليمن ينهي الكارثة الإنسانية ويعزز الاستقرار الإقليمي.

السيد بيكستين دو بويتسويريفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم.

نتشاطر الشعور بالإحباط إزاء التأخير في تنفيذ الاتفاق المتعلق بخطة إعادة النشر في الحديدة. وبالنظر إلى حالة الطوارئ الإنسانية، يجب ألا نفشل. ولذلك، رحبنا هذا الصباح بالإعلان عن التوصل إلى اتفاق بشأن المرحلة الأولى من إعادة النشر، وندعو جميع الأطراف إلى تنفيذه في أقرب وقت ممكن. كما ندعو جميع الأطراف إلى الاحترام التام لوقف إطلاق النار وتنفيذ الاتفاق بحسن نية، بوجه عام. وفي هذا الصدد، نؤكد مجددا دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث والفريق مايكل لوليسغارد.

ثانيا، لا تزال الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الإنسانية الكارثية تكتسي أهمية بالغة. وأود أن أكرر النداء الذي وجهه وكيل الأمين العام مارك لوكوك بشأن وصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر. كما سمعنا دعوته إلى صرف ما تعهدنا به من مساهمات في أقرب وقت ممكن. وستكون مساهمة بلجيكا في صندوق الأنشطة الإنسانية لليمن متاحة في أيار/مايو، وندعو الجهات المساهمة الأخرى أن تفعل الشيء نفسه.

ثالثا، نشعر بالقلق بصفة خاصة إزاء حالة الأطفال في اليمن. فهم الضحايا الرئيسيون لهذا النزاع، على نحو ما وصفته للتو الممثلة الخاصة فرجينيا غامبا. لقد قامت جميع الأطراف بتجنيد الأطفال، وقتلهم، بل وتشويههم. ولا تزال الغارات الجوية تستهدف المدارس والمستشفيات على الرغم من استنكار التحالف لهذا الانتهاك في العام الماضي. والعنف الجنسي مسألة رئيسية، وقد ازداد زواج الأطفال زيادة كبيرة. وقد كانت هناك عدة حالات لمنع وصول المعونة الإنسانية إلى الأطفال. ولذلك، فإننا ندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني واتخاذ تدابير فعالة وعاجلة لإنهاء جميع هذه الانتهاكات. وفي هذا السياق، نرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين الممثلة الخاصة والتحالف، ونتطلع إلى وضع برنامج أنشطة لتنفيذها بطريقة ملموسة ومجدية. ونسأل السيد غريفيث التأكد من أن تكون تدابير حماية الطفل في صميم عملية السلام.

وأخيرا، تجسد الشهادة الشجاعة التي أدلت بها السيدة منى لقمان أهمية المجتمع المدني في اليمن. وتوضح تجربتها بوصفها وسيطا في تعز أهمية إشراك المرأة في عمليات السلام وتنفيذ الاتفاقات.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على مداخلاتهم الزاخرة بالمعلومات، وإن كانت مثيرة للجزع. كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لأكرر دعمنا الكامل للجهود التي يبذلها المبعوث الخاص مارتن غريفيث، ونعرب عن تقديرنا للعمل الذي تقوم به جميع وكالات الأمم المتحدة في اليمن.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة لترجمة نتائج المشاورات في ستوكهولم إلى نتائج ملموسة في الميدان، فإن التقدم المحرز في إعادة نشر القوات من الحديدة حتى الآن محدود للغاية. ونحيط علما بالحل التوافقي الذي توصلت إليه الأطراف بشأن المرحلة الأولى لإعادة النشر، ونحثها على بدء عملية الانسحاب دون مزيد

من التأخير. وفي الوقت نفسه، من الأهمية بمكان احترام وقف إطلاق النار وأن تحترم الأطراف اتفاق ستوكهولم من خلال نبذ العنف وإظهار ضبط النفس. وعلى الرغم من أن المجلس لا يزال يرى أن التقدم المحرز في الحديدة في غاية الأهمية، فإننا لا نزال نضع في اعتبارنا ما يستجد من تطورات في سائر أنحاء اليمن. ونشعر ببالغ القلق إزاء خطر العنف في مختلف المحافظات وأثر الفظائع المستمرة على المدنيين. ونشعر بالصدمة بصفة خاصة إزاء معاناة الأطفال اليمنيين، الذين لا يزالون يتحملون وطأة النزاع. إن الخسائر في الأرواح بين المدنيين لا تتعارض مع القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان فحسب؛ بل إنها بغيضة من الناحية الأخلاقية أيضا. وأود أن أؤكد من جديد أنه يجب على جميع الأطراف أن تتقيد تقيدا تاما بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وينبغي التحقيق في جميع حالات الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين.

ويساور بولندا قلق بالغ إزاء تفاقم الأزمة الإنسانية. فيوجد حاليا أكثر من ٢٠ مليون يمني يعانون من انعدام الأمن الغذائي، وما يقرب من ٢٤٠ ٠٠٠ شخص يموتون جوعا. كما أدى انتشار الكوليرا مؤخرا إلى زيادة تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلا. ولا تزال الاحتياجات الإنسانية في تزايد، ونرحب بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى لإعلان التبرعات في جنيف وسخاء الجهات المانحة، الذين ننضم إليهم بالتعهد بتقديم مساهمتنا. ومع ذلك، ستظل فعالية الدعم المالي محدودة ما لم تتم إزالة جميع العوائق التي تحول دون وصول المساعدات الإنسانية والواردات التجارية. ويجب على الأطراف أن تتيح وتيسر تدفق الواردات الإنسانية والتجارية إلى اليمن، بما في ذلك الوقود، وكفالة وصول المساعدة الإنسانية والأفراد بشكل آمن ودون عوائق، بما في ذلك من خلال رفع جميع القيود البيروقراطية، وضمان إصدار التأشيرات في الوقت المناسب. كما نتوقع منهم منح الأولوية لفتح الممرات الإنسانية، والسماح بالوصول إلى جميع المرافق الإنسانية دون مزيد من التأخير. ويجب عدم تسييس إيصال المساعدات الإنسانية إلى اليمن من قبل أي جهة من الجهات المعنية.

إن الحالة في اليمن تتطلب اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة. وتبين التطورات على أرض الواقع مدى إلحاح استئناف العملية السياسية والتوصل إلى حل سياسي شامل للأزمة. ويعد استئناف حوار سياسي فيما بين اليمنيين بالمشاركة الفعالة من جانب جميع فئات المجتمع اليمني، بما في ذلك النساء والشباب، شرطا أساسيا لإنهاء معاناة الشعب اليمني، وينبغي إجراؤه في أقرب وقت ممكن.

السيد كوهين (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية اليوم، ولا سيما أفرقة الأمم المتحدة في الميدان في اليمن، على جهودهم التي لا تكل في ظل ظروف صعبة للغاية.

منذ كانون الأول/ديسمبر، ما برح المجلس يحث الأطراف على إظهار التزامها بالتوصل إلى تسوية سياسية عن طريق إعادة النشر من الحديدة بما يتماشى مع شروط اتفاق ستوكهولم. وبينما ينبغي ألا نقلل من أهمية وقف إطلاق النار في الحديدة، الذي يجري التقيد به على نطاق ضيق، فإن استمرار العنف يهدد اتفاق ستوكهولم. غير أن وقف إطلاق النار ليس غاية في حد ذاته. وقد حان الوقت للاستفادة من الزخم المتولد من وقف إطلاق النار، والاتفاق على مفهوم العمليات في المرحلة الأولى من الانسحاب. ونحن بحاجة إلى إجراء المزيد من المحادثات من أجل إنهاء النزاع.

ما فتئت الحكومة اليمنية تعمل مع المبعوث الخاص للأمم المتحدة لأكثر من شهر لتحديد شروط إعادة الانتشار التي يمكن أن تقبلها. ونشكر الرئيس هادي منصور والحكومة اليمنية على دعمهم للجنة تنسيق إعادة الانتشار. ونقدر حقيقة أن الحوثيين قد وافقوا أخيرا على المرحلة الأولى من مفهوم عمليات

الانسحاب، وسنراقب عن كثب لنرى إن حققوا تحسنا بشأن ذلك الاتفاق. وقد أظهرت الحكومة اليمنية التزاما واضحا بالعملية التي تقودها الأمم المتحدة. لقد حان الوقت ليظهر الحوثيون الآن للمجتمع الدولي أنهم جادون للغاية بشأن عملية الأمم المتحدة والاتفاقات التي توصلوا إليها في ستوكهولم.

خلال الأشهر الثلاثة الماضية، أعربنا أيضًا عن قلقنا الشديد إزاء استمرار تأجيل مهمة برنامج الأغذية العالمي لإعادة تأهيل مطاحن البحر الأحمر وإعادة فتحها. أما اليوم، كما سمعنا من السيد مارك لوكوك وعدد من المتكلمين الآخرين، لا تزال المطاحن مغلقة وقد تكون المخزونات الغذائية في داخلها متعفنة. في هذه المرحلة، يكون الحوثيون وحدهم هم الذين يمنعون الوصول إليها، وهم وحدهم الذين يتحملون اللوم إن فسدت المواد الغذائية.

ولا يزال تأييدنا للسيد مارتن غريفيث والفريق لوليسغارد ثابتا. فهما والموظفون التابعون لهما والمجتمع الدولي الإنساني جميعا يقومون بكل ما في وسعهم لمساعدة الأطراف على التوصل إلى حل للصراع وإنقاذ حياة اليمنيين. ونثني على الحكومة اليمنية لانضمامها إليهم في ذلك الجهد، وندعو الحوثيين إلى القيام بذلك دون المزيد من التأخير.

السيد نتسوان (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن الحالة الإنسانية في اليمن. كما نود أن نشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهما. ويود وفد بلدي أن يتناول ثلاث نقاط اليوم – ألا وهي تنفيذ اتفاق ستوكهولم والحالة الإنسانية وأثر النزاع في اليمن على المرأة، ولا سيما على الأطفال.

أولا، فيما يتعلق باتفاق ستوكهولم، تشعر جنوب أفريقيا بتفاؤل لأن الاتفاق لا يزال قائما على الرغم من التحديات العديدة التي تواجهه. ونحث الطرفين على تنفيذه بالكامل، لأنه يظل الأمل الوحيد لتحقيق السلام والاستقرار في اليمن. كما نرحب بالإعلان هذا الصباح عن أن الطرفين قد قبلا خطة إعادة الانتشار. ويؤسفنا أن نلاحظ الاشتباكات التي وقعت مؤخرا حول الحديدة، وهي الأشد حدة التي شهدناها منذ توقيع اتفاق ستوكهولم. ونحث جميع الأطراف على الامتناع عن المزيد من التصعيد وندعو إلى استئناف تبادل السجناء وبيان التفاهم بشأن تعز، كما يتطلب اتفاق ستوكهولم، وغير ذلك من تدابير بناء الثقة. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تعيد جميع الأطراف نشر قواتها من الحديدة. ويتطلب ذلك التوصل إلى حل سياسي مع حلول توفيقية من جانب جميع الأطراف المعنية. والأمر الذي شجعنا هو عدم سعي أي من الجانبين إلى الاستيلاء على أراض جديدة في الحديدة حتى الآن. كما شجعتنا التطورات الإيجابية في الميدان، بما في ذلك الجلسة الأخيرة لمجلس النواب اليمني، وهي الأولى خلال أكثر من أربع سنوات اجتمع فيها أكثر من ١٣٠ برلمانيا.

ثانيا، من الواضح أن الحالة الإنسانية لا تزال صعبة. وتواصل جنوب أفريقيا دعوة جميع الأطراف إلى احترام القانون الدولي الإنساني وحماية سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني من أجل ضمان إيصال المعونات الإنسانية. وندعو إلى إجراء تحقيقات مستقلة حيثما وقعت الانتهاكات المبلغ عنها. وعلاوة على ذلك، ندعو جميع أطراف الصراع إلى اتخاذ خطوات ملموسة لمعالجة الأزمة الإنسانية في البلد، ولا سيما مخاطر المجاعة وتفشي وباء الكوليرا. كما نناشد الجهات المانحة العمل بشكل عاجل لصرف التبرعات المقدمة لخطة الاستجابة الإنسانية من أجل معالجة الحالة الإنسانية في الميدان.

ثالثا والأهم من ذلك، فيما يتعلق بمسألة سلامة النساء والأطفال، نرحب بالتوقيع على مذكرة تفاهم لوضع برنامج للأنشطة خلال الشهرين القادمين لتعزيز حماية الأطفال. وتشجع جنوب أفريقيا تلك الخطوات الإيجابية، وهي تتطلع إلى رؤية المزيد من الخطوات لتعزيز حماية الطفل. ومن المهم أيضا

تنفيذ مذكرة التفاهم تنفيذا كاملا لضمان سلامة وأمن الفئات الضعيفة. وبالرغم من ذلك الالتزام الإيجابي، شعرنا بالصدمة من التقارير عن عمليات قتل المدنيين، بمن فيهم أربعة أطفال، في ٢٦ آذار/مارس في انفجار وقع بالقرب من مدرستين في صنعاء، ومرة أخرى في ٧ نيسان/أبريل، حيث لقى ١٤ طفلا حتفهم. يجب أن تكون المدارس أماكن للتعلم وألا تستهدف أثناء النزاع. إن الأطفال من أضعف الفئات في المجتمع. ولا يمكن أن يسمح لنا ضميرنا الجماعي بالتغاضي عن هذه الأعمال، وبالتالي فإننا ندين هذه الهجمات على الأطفال. وندعو كافة أطراف النزاع إلى اتخاذ التدابير اللازمة لكفالة عدم تكرار مثل هذه الحوادث في المستقبل. كما تدعو جنوب أفريقيا إلى إدراج الجناة بدقة في تقرير الأمين العام السنوي عن الأطفال والنزاع المسلح، بما يتمشى مع ممارسات الأمم المتحدة.

وفي الختام، يود وفد بلدي أن يواصل الدعوة إلى التوصل إلى حل سلمي للنزاع بقيادة يمنية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي الزخم الإيجابي المحقق من خلال المناقشات التي دارت في ستوكهولم وتوقيع الاتفاق إلى مزيد من التقدم على الجبهة السياسية. لا يمكن حل الخلافات في اليمن عسكريا وهي ستزداد تفاقما مع استمرار هذا الصراع الذي يمكن تجنبه. إن المحادثات الحالية تتعثر بسبب استمرار القتال، الأمر الذي لا يفضي إلى بناء الثقة، وهي الخطوة الأولى في إيجاد تسوية عن طريق التفاوض. وإذا استمر الوضع الراهن، فإن المجتمع الدولي سيكون قد خذل شعب اليمن، ولا سيما الأطفال.

السيد موريكو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يثني وفد بلدي على السيد مارتن غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارك لوكوك، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين عن التطورات في اليمن. كما نشكر السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والسيدة منى لقمان، رئيسة منظمة الغذاء من أجل الإنسانية على ما قدمتاه من إحاطة إعلامية والتزامهما القوي بعملية السلام في اليمن.

ترحب كوت ديفوار باتخاذ القرارات ٢٤٥١ (٢٠١٨)، و ٢٤٥٢ (٢٠١٩)، و ٢٤٥٦ (٢٠١٩)، التي أنشأت على التوالي لجنة تنسيق إعادة الانتشار وبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة وجددت ولاية لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) وولاية فريق الخبراء. لكننا نلاحظ مع الأسف أنه على الرغم من التقدم الذي أحرز، بما في ذلك إبرام اتفاق ستوكهولم، الذي ينص على وقف لإطلاق النار وانسحاب القوات، وقعت أكثر من ٠٠٠ ٣ حالة انتهاك للهدنة. ومنذ عام ٢٠١٥، أرغم استمرار الأعمال القتالية اليمن على تحمل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وفقا لمنظمة الأمم المتحدة. وقد أثرت الأزمة على ما يقرب من ٢٢ مليون يمني، يعاني ١٤ مليون منهم بشدة من انعدام الأمن الغذائي ويتعرضون للأمراض الوبائية التي يصعب القضاء عليها. وإضافة إلى ذلك، لا تزال كوت ديفوار يساورها القلق بصورة خاصة إزاء تزايد مشكلة الأطفال الجنود في الأزمة اليمنية.

ويساورنا أيضا بالغ القلق إزاء زيادة معدل التسرب من المدارس الذي يؤثر على الأطفال في اليمن. ووفقًا للأمم المتحدة، هناك أكثر من مليوني طفل من أصل ٧ ملايين طفل في سن الدراسة غير ملتحقين بالمدرسة. ووفقاً للعديد من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، فإن تلك الحالة ناتجة عن عدم دفع رواتب المعلمين وتدمير المباني المدرسية. إننا ندين الهجمات على المدارس، وندعو جميع أطراف النزاع إلى تنفيذ خطة عمل الأمم المتحدة لإنهاء استخدام الأطفال الجنود في اليمن واحترام البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في المنازعات المسلحة. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي أن يشيد بمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على

كل ما تبذله من جهود لدعم التعليم في اليمن ونشجعها على مواصلة برنامجها لدفع الرواتب المتأخرة لحوالي ٠٠٠ ١٠٠ من المدرسين. لقد رحبنا بعقد مؤتمر لإعلان التبرعات في ٢٦ شباط/فبراير في جنيف جمعت فيه الجهات المانحة مبلغا كبيرا بلغ ٢,٦ مليار دولار لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة في عام ٢٠١٩. ويحث بلدي أيضا الأطراف المتحاربة على احترام التزاماتها، ويدعوها إلى الالتزام بوقف إطلاق النار، الذي يشكل شرطا أساسيا لإيصال الأغذية والمساعدات والضروريات الأساسية بشكل آمن ودون معوقات إلى السكان المنكوبين.

وفي الختام، يحث بلدي الأطراف الفاعلة في النزاع اليمني إلى إعطاء الأولوية للحوار بهدف التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة، واحترام التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والامتناع عن اتخاذ أي إجراءات أحادية الجانب من شأنها أن تقوض عملية السلام.

ونؤكد دعمنا للسيد غريفيث والسيد لوكوك لالتزامهما بإيجاد حل نهائي ودائم للأزمة في اليمن، وكذلك لجنة تنسيق إعادة الانتشار، وأفرقة المراقبة التابعة لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة، على تصميمهم على تتويج عملية السلام بالنجاح. ونثني مرة أخرى على السيدة غامبا لالتزامها باتخاذ تدابير كفيلة بمكافحه الاستخدام المنهجي للجنود الأطفال في الأزمة في اليمن، ونحث السيدة لقمان على مواصلة جهودها من أجل التوصل إلى عملية سلام أكثر شمولا.

السيد سافرونكوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر جميع الحاضرين اليوم على استعراضهم الشامل للوضع على الجبهات السياسية والعسكرية والإنسانية في اليمن.

ترتبط روسيا واليمن منذ عقود بتقليد من العلاقات الودية المشبعة بالثقة المتبادلة والروابط المتعددة الجوانب في العديد من المجالات. إننا نشعر بألم عميق إزاء ما يحدث في اليمن اليوم. وقد اضطررنا إلى الاعتراف بأن الحالة في اليمن ما زالت مأساوية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة من خلال الأمم المتحدة والقنوات الثنائية، تعثر تنفيذ اتفاق استكهولم، بما في ذلك إعادة نشر القوات المسلحة في الحديدة، وتبادل الأسرى والتصعيد في تعز. والأطراف المتنازعة تلوم بعضها البعض. هذا يجب أن يتوقف وندعو جميع اليمنيين إلى التخلي عن الخطوات الأحادية الجانب التي تقوض آفاق بدء عملية سياسية مكتملة، وتجعل جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة صعبة للغاية. ونحن ننتظر تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إعادة الوزع.

بينما لا يزال نظام وقف إطلاق النار الهش في الحديدة قائما، نشعر بالقلق إزاء زيادة حدة الأعمال العدائية في أجزاء أخرى من البلد. ويزيد التوتر المتزايد من تعقيد الجهود الرامية إلى البدء بعملية إعادة الوزع. وينبغي لجميع أطراف النزاع في اليمن أن تمتنع عن الخطاب العدواني والعمل الانفرادي وأن تتحلى بضبط النفس. وينبغي لمبدأ البلد أولا وقبل كل شيء، أن يحدد موقف جميع الأطراف، بدلا من المصالح الفردية الضيقة.

نود أن نشدد على أن الفرص موجودة لإحراز تقدم في الحديدة والانتقال إلى مناقشة معايير التسوية، وهو ما يعمل مارتن غريفيث على تحقيقه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم جهوده بشكل جماعي. إن تنسيق عمل جميع أصحاب المصلحة سيمكننا من إطلاق العنان للجوانب الأخرى من اتفاق استكهولم. ستؤدي محاولات تهميش فرادى أطراف النزاع إلى نتائج عكسية. وعلينا أن نفهم أن مجموعة الاتفاقات التي وضعت وأُقرت في السويد تمثل فرصة فريدة لكسر طوق الجمود للمأساة التي وقعت في اليمن. ونشيد بالعمل المتفاني والمهني الذي يقوم به مارتن غريفيث، ومايكل لوليسغارد، وزملاؤنا العاملين في المجال الإنساني سعيا منهم إلى حمل الأطراف اليمنية على تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل إليها في استوكهولم.

ستواصل روسيا بصفتها الوطنية دعم جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في اليمن، وستتعاون مع الشركاء

الإقليميين والدوليين في الوقت الذي تستخدم فيه اتصالاتها مع جميع الأطراف. وإذا ما أريد لجهود الوساطة التي تقوم بها الأمم المتحدة أن تتكلل وساطة الأمم المتحدة بالنجاح، يجب أن تستند إلى المساعدة المقدمة من أطراف النزاع نفسها، وإلى المساعدة الإقليمية والدولية. ولا يوجد حل عسكري للصراع في اليمن. وعلى الجميع أن يتفهموا ذلك، وعلى هذا الأساس، ينبغي أن يتعاونوا مع الأمم المتحدة. نحن على يقين بأن تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة سييسر عملية فض الاشتباك بين القوات المتحاربة وسيساعد أيضا على استقرار الحالة في اليمن ككل.

إن شعب اليمن بأمس الحاجة إلى السلام. ونحض جميع الأطراف على التهدئة. ونطلب منها أن تنحي جانبا وفورا جميع الخلافات، وأن تتعاون مع الأمم المتحدة، وأن تبدأ العمل بإخلاص لتحسين الحالة الإنسانية الكارثية في البلد، كما وصفها لنا السيد لوكوك اليوم. فمعظم السكان اليمنيين يتضورون جوعا ويحتاجون إلى كل أشكال المساعدة هذا القرن الحادي والعشرون. والبلد على شفا وباء الكوليرا مرة أخرى، والأطفال هم الأكثر تضررا، كما أبلغتنا فيرجينيا غامبا. ينبغي أن يفكر الجميع على النحو التالي: حتى لو انتهى الصراع في المستقبل القريب، سيظل الشعب اليمني سيعتمد على المساعدات الخارجية لفترة طويلة. فالهياكل الأساسية المدنية والاقتصادية في حالة خراب وتكاليف إعادة بنائها تتزايد باطراد. نحض مجتمع المانحين على تفهم مدى عمق المشكلة والاستجابة للنداء الذي أطلقه مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. إن تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الشعب اليمني مسألة ذات أولوية. وشأننا شأن العديد من الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك جيران اليمن، سنواصل الإسهام في تقديم المساعدة لشعب ذلك البلد الذي طالت معاناته.

ثمة نقطة هامة أخرى أود أن أتطرق إليها وهي أن المساعدة الإنسانية الآتية إلى اليمن من الخارج يجب أن توزع بطريقة غير تمييزية على جميع السكان في جميع أنحاء البلد، بغض النظر عن الطرف الذي يتحكم في أي جزء من الإقليم، وهذا هو بالضبط ما تقوم به روسيا. ونود أن نسترعي انتباه المجلس إلى أهمية الامتثال لإحكام القانون الإنساني الدولي، وضمان وصول العاملين في المجال الإنساني إلى السكان من دون عوائق. إن الاستخدام العشوائي للقوة، بما في ذلك الضربات ضد الأهداف المدنية، أمر غير مقبول.

بيد أننا نود أن نذكر أنه على الرغم من أهمية تقديم المساعدة الإنسانية، فان الرد على التحديات التي تواجه اليمن يكمن في التوصل إلى تسوية سياسية مستدامة. وهذا الإطار، الذي يمكن فيه وقف العنف وإنشاء هيئات فنية تابعة للحكومة، واستعادة الجيش، وبدء الانتعاش الاقتصادي. ومن بين القضايا المهمة في اليمن مكافحة الإرهاب الذي يستغل حالة الفوضى السائدة حاليا في ذلك البلد. ونود أن نشدد على أن استئناف العملية السياسية في اليمن من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في استقرار الحالة في المنطقة بنفس القدر. وعلى نفس المنوال، فان إطلاق عملية تدابير الأمن وبناء الثقة في الخليج الفارسي، وفي النهاية، في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في إطار المبادرة الروسية المعروفة جيدا المعروفة في هذا الصدد، من شأنه أن يساعد على حل بعض حالات الأزمات، بما في ذلك الصراع في اليمن. مرة أخرى، نناشد أصدقاءنا في المنطقة الاستجابة للاقتراح الروسي، ونهيب بالمجتمع الدولي أن يدعم الجهود المبذولة في هذا الصدد. ولا بد للتهديدات والمواجهات أن تتراجع أمام الحوار والتعاون الذي تشارك فيه جميع دول المنطقة، من دون استثناء، بما في ذلك إيران وبلدان الخليج الفارسي الأخرى. يتعين علينا أن نعمل معا وبسرعة لتحسين البيئة التي ستمكننا جميعا من التركيز على تسوية النزاعات في المنطقة تحت رعاية الأمم المتحدة.

أود أن اذكِر مرة أخرى بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧)، الذي طلب إلى الأمين العام، بالاشتراك مع دول المنطقة، العمل على

وضع هيكل أمني. لقد تهيأت الظروف الملائمة للبدء بهذا العمل منذ وقت طويل، وهو عمل تمس إليه الحاجة بشدة.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس، أود أن أشكر وفدكم على الترتيب لعقد جلسة اليوم المهمة خلال رئاستكم. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تقاريرهم المنورة والمفصلة التي قدموها إلينا عن آخر التطورات في اليمن.

لقد تابعت جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب الأحداث المحزنة التي ما زالت تتسبب في كرب للشعب اليمني. وفي الأسابيع الأخيرة، أضاف وفد ذو شأن من أعضاء مجلس الأمن، اسم بلدي لزيارة أجزاء من هذه المنطقة، مما أتاح لنا الفرصة لعقد اجتماعات غير رسمية مع بعض أطراف النزاع، الذين قدموا بعض المعلومات عن الحالة الراهنة، وأعربوا عن قلقهم بشأن استمرار الصراع.

ومنذ توقيع اتفاق ستوكهولم قبل أكثر من ١٠٠ يوم، تعذر حتى الآن تنفيذ المرحلة ١ من إعادة نشر القوات. ونرحب مع الارتياح بالأنباء التي تفيد بأن طرفي النزاع اتفقا على تنفيذ إعادة نشر قواتهما في الحديدة تماشيا مع الخطة التي وضعها الفريق لوليسغارد لتحسين الحالة، على النحو المنصوص عليه في المرحلة ١ من اتفاق ستوكهولم. ونأمل أن يلي هذا القبول من جانب الطرفين تنفيذ فعلي لعملية إعادة النشر هذه.

وندرك الجهود التي يبذلها الطرفان لتحسين الحالة ولكننا نود أن نطلب منهما التزاما أشد من دون شروط مسبقة أو أي محاولة لتأخير تنفيذ الاتفاق من أجل وضع حد لمعاناة ملايين اليمنيين. إننا نواجه حصاراً يسبب صعوبات نظراً لانعدام سبل إيصال المساعدات الإنسانية. فمن جهة، ثمة تأخير في تنفيذ عناصر هامة من اتفاق ستوكهولم، مثل تبادل الأسرى ومذكرة التفاهم بشأن ميناء تعز، والتي من شأنها تيسير دخول المعونة الإنسانية، ومن جهة أخرى، هناك المأزق المتعلق بمدينة الحديدة الذي يحول دون الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر التي تحوي من الحبوب ما يكفي لإطعام ٣,٧ ملايين شخص لمدة شهر.

ونود أيضا أن نكرر البيانات التي أدلت بها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ميشيل باشليه، بشأن حالة حقوق الإنسان في اليمن. إذ شددت على أن الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان جديرة بالاهتمام ودعت إلى رفع القيود المفروضة على الإمدادات الإنسانية.

كما أن وفد بلدي يساوره بالغ القلق إزاء أمن الشعب اليمني وموظفي الوكالات الإنسانية التي تقدم المساعدة في اليمن. وفي هذا الصدد، نحث الطرفين على احترام القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان من خلال حماية حياة السكان وصحتهم وكرامتهم بوجه عام، فضلا عن الأصول اللازمة لتحقيق تنميتهم. وعلى الرغم من الصعوبات القائمة، فإننا ننوه ونشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة لدفع مرتبات بعض موظفي الخدمة المدنية والمعلمين.

لقد برهنت الفترة التي انقضت منذ بداية هذا النزاع لنا على أن الخيار العسكري لا يمكنه إعادة السلام إلى اليمنيين. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى تيسير التوصل إلى حل سياسي دائم لضمان السلام والاستقرار في جميع أنحاء اليمن عن طريق حوار صريح وشامل للجميع، بوساطة السيد غريفيث، المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، وبمساعيه الحميدة، في جو يسوده بناء الثقة واحترام القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن. وتحقيقا لهذه الغاية، لا يمكننا أن نتجاهل مخاطر انعدام الاستقرار التي أعرب عنها قادة المجلس الانتقالي الجنوبي إذا لم يشاركوا في محادثات السلام الجارية.

وقد سرّنا أن الحوثيين والسيد محمد علي الحوثي وافقوا على المشاركة في المفاوضات مع الحكومة التي جرت في ستوكهولم. كما نناشدهم بوجه خاص الإسهام في التنفيذ الفعال والشامل لاتفاق السلام الذي أسفرت عنه هذه المفاوضات. فعدم القيام

بذلك يعني استمرار معاناة الشعب اليمني المريرة، لا سيما النساء والأطفال والمسنين، التي تتجلى في الأرقام المثيرة للجزع. ووفقا لمنظمة ”إنقاذ الطفولة“، هلك منذ بداية النزاع أكثر من ٨٥ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة جراء الجوع المفرط أو المرض فيما يفتقر أكثر من ٨ ملايين طفل لسبل الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح والنظافة الصحية. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج أكثر من ٢٤ مليون شخص، أي ٨٠ في المائة من السكان، إلى المساعدة ويعاني ٢٠ مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه زهاء ١٠ ملايين خطر المجاعة.

ويحزننا للغاية أن نعلم بوقوع اشتباكات مؤخرا في عبس وفي حجة وفي مناطق أخرى، مما أدى إلى تشريد ١٠٠ ٠٠٠ نسمة. وكأن كل ذلك لا يكفي، إذ تضاعفت حالات الإصابة بالكوليرا ثلاث مرات في هذا العام مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠١٨، وتدنت قيمة الريال بشكل حاد مقابل الدولار، مما يؤثر بشدة في القدرة الشرائية للسكان. ألا تخبر تلك الأرقام المدمرة المتعلقة بحجم المعاناة اليمنيين بأنه قد آن الأوان لحل النزاع بشكل نهائي، ذلك النزاع الذي وصفه الصحفي سيزار شلالا بالمجزرة لا بالحرب؟

في الختام، أود أن أكرر تأكيد خالص دعم غينيا الاستوائية للشعب اليمني من خلال دعوة المجلس ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي إلى مواصلة دعم جهود الوساطة التي يبذلها السيد مارتن غريفيث وجميع العاملين في الميدان بهدف وحيد، هو إنقاذ الضحايا والتوصل إلى حل سلمي ودائم لهذا النزاع ولمذبحة الأطفال والنساء والمسنين، أو باختصار، السكان المدنيين في اليمن.

السيد شهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر جميع مقدمي الإحاطات الإعلامية على تزويدنا بمعلومات شاملة وقيمة عن الحالة في اليمن.

لقد كان أول بيان أدلى به وفد بلدي بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير (انظر S/PV.8441) مفعماً بالأمل والتفاؤل، وتوقعنا فيه أن تبلغنا في الأشهر الثلاثة المقبلة أخبار تسرّ شعب اليمن. ولكن وفق ما استمعنا إليه من إحاطات إعلامية اليوم، لا يبدو أن الأمر كذلك. فلم تتم تلبية النداءات الموجهة في القرار ٢٤٥١ (٢٠١٨)، الذي اتخذه المجلس في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. ومع ذلك، وردا على الإحاطات الإعلامية، تود إندونيسيا أن تؤكد على ثلاث نقاط رئيسية.

أولا، يجب على الطرفين أن يفيا بالتزاماتهما وأن يضغطا لتنفيذ اتفاق ستوكهولم، ولا سيما اتفاق الحديدة. ويجب أن يضاعف الحوثيون جهودهم لإعادة نشر القوات من ميناء الحديدة إلى مدينة الحديدة وأن يسمحوا لبعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة بالعمل على نحو كامل ورصد تنفيذ الاتفاق.

ويجب إنشاء ممرات إنسانية دون مزيد من التأخير من أجل السماح بإيصال المساعدات الإنسانية. ولا بد أن يجري تبادل الأسرى على وجه الاستعجال، لأن شهر رمضان المبارك بات على الأبواب. ولا بد من لمّ شملهم مع ذويهم خلال هذا الشهر. وقبل الشروع في الحوار الثاني الذي يعتزم المبعوث الخاص عقده، ينبغي بدء النقاش بشأن مدينة تعز وإحراز تقدم وينبغي أن تكون اللجنة المشتركة قد أُنشِئَتْ.

ثانيا، يتعين على الطرفين التقيّد بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ويساور إندونيسيا القلق إزاء المعلومات التي قدمتها السيدة فيرجينيا غامبا، الممثلة الخاصة للأمين العام، المتعلقة باستخدام الأطفال وتجنيدهم على نحو غير مشروع في النزاعات المسلحة. ووفقا للتقرير الذي قدمه الأمين العام في العام الماضي بشأن الأطفال والنزاع المسلح (S/2018/465)، تحققت الأمم المتحدة فيما يتعلق بالنزاع اليمني من ثبوت ٨٤٢ حالة لتجنيد واستخدام فتيان لا تتجاوز أعمارهم ١١ عاما. وقد نُسبت ٥٣٤ حالة منها إلى الحوثيين.

إننا قلقون أيضًا من الهجوم الأخير الذي أودى بحياة ١٤ شخصًا على الأقل، بمن فيهم أطفال، وأدى إلى جرح آخرين.

وفي هذا الصدد، يجب على جميع الأطراف احترام قواعد الاشتباك وعدم استهداف المدارس أو المنشآت الطبية. وتدعو إندونيسيا جميع الأطراف إلى التقيد بالتزاماتها المترتبة عليها بموجب القانون الدولي الذي ينص على حماية الأطفال من جميع أشكال العنف. ويجب أن تشكل حماية المدنيين أولوية أيضًا، خصوصا وقد قيل إن عشرات الآلاف من الأشخاص، معظمهم من المدنيين، قد قتلوا في النزاع منذ عام ٢٠١٥.

ثالثًا، ينبغي بذل جهود متواصلة لإجراء حوار ثان وإيجاد حل شامل ودائم للنزاع والأزمة في اليمن. وبما أن مجلس الأمن يعمل على صنع السلام، فإن هذا التفاوض والحوار ينبغي أن يكونا محور عملنا؛ ولا ينبغي تحقيق النتائج من خلال الضغط العسكري. لذلك تؤيد إندونيسيا تأييدا تاما جهود المبعوث الخاص لضمان إجراء حوار ثان. والحوار المستمر والشامل الذي تشارك فيه النساء سيسمح لمختلف الأطراف في اليمن بالاجتماع فيما بينها، ومن المأمول أن تستمر تدابير بناء الثقة الجارية في التطور.

ومع بداية شهر رمضان المبارك – شهر رمضان المبارك للإخوان المسلمين والأخوات المسلمات – نأمل أن يتمكن أبناء الشعب اليمني من الشعور بالفرق مقارنةً بشهر رمضان في السنوات السابقة. ويجب على أبناء الشعب اليمني أن يبدأ في الشعور ببشائر السلام وأن يبقوا آمالهم عالية في تحقيق السلام الدائم وإعادة بناء بلدهم.

يقف المجتمع الدولي إلى جانب الشعب اليمني، ونكثف جهودنا لرؤية تحقيق تقدم في الاتفاق الذي تم التوصل إليه العام الماضي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل ألمانيا.

بعد الاستماع إلى جميع البيانات والنداءات التي وجهتها الوفود حول الطاولة، أعتقد أننا جميعًا نبدو وكأننا نكرر أنفسنا. منذ أن تحدثنا آخر مرة (انظر S/PV.8469)، لم تتحسن الحالة الإنسانية ولا حالة حقوق الإنسان. فالقانون الإنساني الدولي لا يزال ينتهك. ونسمع عن هجمات جديدة على المدارس والمستشفيات، وأصبحت المجاعة أسوأ. والكوليرا آخذة في الانتشار. إنه أمر محبط للغاية. والشيء الوحيد ضمن الأشياء الإيجابية هو ما ذكره زميلنا الفرنسي، وحقيقة أن مجلس الأمن موحد في هذا الخصوص.

مرة أخرى، بعد الاستماع إلى جميع المتكلمين، أعتقد أننا نتفق جميعًا على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع. وعلينا أن نقوم بكل شيء ممكن لضمان التوصل إلى حل سياسي، وأعتقد أنه يجب سماع صوت مجلس الأمن.

وعلى غرار الآخرين، نحن نؤيد بالكامل مارتن غريفيث. وقد شجعنا للغاية حقيقة أنه لا يستسلم أبدًا بل إنه يحاول مرارًا وتكرارًا. إنني أهنئه على الاتفاق الذي توصل إليه بشأن تنفيذ اتفاق ستوكهولم. وبالطبع، سنرى النتيجة عند التطبيق.

إننا نعتقد أنه من المهم أيضًا التفكير في الخطوات التالية والعمل على التوصل إلى اتفاق إطاري فيما يتعلق بالمرحلة الانتقالية. إن ألمانيا على أهبة الاستعداد لاستضافة اجتماع محتمل قادم، وهي تدعم عمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة على أرض الواقع؛ كما أننا على استعداد لدعم ما يصل إلى ١٠ مراقبين للمساعدة في العمل هناك. ونحن على استعداد أيضًا للعمل مع مؤسسة برغوف، التي ذكرها، وراء الكواليس على المسار الثاني، لأننا نعتقد أن هذا المسار مهم وأنه من المهم التحدث إلى جميع الأطراف في المنطقة من أجل إحراز تقدم.

وفيما يتعلق بعملية السلام، فإننا نعتبرها ذات أهمية حيوية، وهنا أردد ما قالته السيدة لقمان، بأنه يتعين علينا إشراك النساء في عملية السلام. ولا يمكن أن تجري الأمور كما جرت في

ستوكهولم. وأعتقد أن هناك امرأة واحدة فقط تجلس على الطاولة. ويجب أن تضم الجولة التالية المزيد من النساء حول الطاولة، ليس فقط لأن النساء هن أكثر الفئات تضرراً، ولكن لأنهن نصف السكان، وتظهر التجربة أنه عندما تشارك النساء في مفاوضات السلام، يمكننا بالفعل تحقيق تقدم.

كما أن إشراك الشباب أمر أساسي، وهنا أود أن أشكر السيدة غامبا على تقريرها الذي كان محبطا. ولا يمكنني إلا أن أردد ما قالته في بيانها: يجب إعطاء الأطفال فرصة للبقاء على قيد الحياة. ولا يمكنني إلا أن أشجعها على مواصلة رفع صوتها والتحدث عن مصير الأطفال الذين يتم جرهم إلى الحرب ويعانون منها. وقدم السيد أناتوليو إحصائيات رهيبة في هذا الصدد. كما أشجعها على الذهاب إلى الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح، لتقديم تقرير عن الحالة في اليمن. ونحن ندعم أيضًا ما قالته هي وآخرون عن المساءلة. ولا يمكن أن يفلت مرتكبو الجرائم الخطيرة من العقاب.

أخيراً، فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، قدمت ألمانيا أيضًا ١٠٠ مليون دولار مرة أخرى في عام ٢٠١٩، تم صرف معظمها. ونريد أن ندعم بشكل خاص برنامج اليونيسيف بشأن الحوكمة والدعوة والقيادة من أجل توفير المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وغيرها من الجهات التي تكافح الكوليرا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): سعادة السفير كريستوف هويسغن الممثل الدائم لجمهورية ألمانيا الاتحادية لدى الأمم المتحدة، رئيس مجلس الأمن، السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمن.

في البداية، أتوجه إليكم سعادة السفير هويسغن بالتهنئة على رئاستكم للمجلس خلال الشهر الحالي متمنيا لكم وللوفد الدائم لألمانيا الاتحادية الصديقة كل التوفيق والنجاح.

إن شعبنا اليمني يتطلع إلى السلام والأمن والاستقرار، هذا السلام الذي أكد عليه فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة، وجدد التأكيد عليه في كلمته الأخيرة أمام مجلس النواب الذي انعقد في محافظة حضرموت السبت الماضي وفي هذا الإطار، بذلت الحكومة اليمنية جهودا كبيرة لإحلال السلام المستدام وحرصا على تحقيق هذا المسعى النبيل، شاركت في العديد من جولات المشاورات برعاية الأمم المتحدة، ولكن الميليشيات الحوثية المسلحة وبتحريض ودعم من إيران تتعمد إفشال هذه المشاورات وإفراغها من مضمونها وتقويض فرص تحقيق السلام، من خلال رفضها ما تم الاتفاق عليه وآخر تلك الاتفاقات اتفاق ستوكهولم.

إن أكثر من أربعة أشهر مضت ولم يحرز أي تقدم في تنفيذ اتفاق ستوكهولم بسبب تهرب الميليشيات الحوثية من استحقاقات السلام، وممارسة المزيد من التعنت والصلف واتباع تكتيك المماطلة لاستثمار معاناة أبناء شعبنا اليمني للحصول على مكاسب سياسية ومكاسب عسكرية وتنفيذ مشروعها السلالي الطائفي في الغدر ونقض العهود، طباع متجذرة في سلوك تلك الميليشيات، وخلال الفترة الماضية أبدت الحكومة اليمنية الكثير من المرونة والصبر وكذلك الأشقاء في التحالف، حرصا على تنفيذ اتفاق ستوكهولم الذي تم التوصل إليه كخطوة إيجابية نحو تحقيق السلام المستدام المبني على المرجعيات المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني الشامل وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، وتخفيف معاناة شعبنا اليمني والسماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى الفئات التي تعاني من المجاعة، وانتشار الأمراض ومنها مرض الكوليرا الذي أدى إلى وفاة مئات المصابين بسبب رفض الميليشيات الحوثية وصول اللقاحات لمكافحة هذا المرض إلى مستحقيها في المناطق المتضررة.

وكنت أتمنى من السيد لوكوك أن يشير إلى هذه المسألة، وإلى من المتسبب في ازدياد الوفيات بسبب هذا المرض الذي

يتفشى حاليا في بعض المناطق التي تسيطر عليها الميلشيات الحوثية.

تعاملت الحكومة اليمنية بإيجابية مع كل جهود الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن، مارتن غريفيث، وعبرت عن موافقتها على كل المقترحات وكل الخطط المتصلة بتنفيذ إعادة الانتشار والانسحابات، ومنها الخطة التي قدمها الفريق لوليسغارد في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، والتي تتكون من مرحلتين، وعن موافقة الحكومة اليمنية على البدء في تنفيذ المرحلة الأولى، على أن يتم البدء في اتخاذ التدابير والإجراءات المتعلقة بمعالجة المسائل الأمنية. وفي لقائه مع المبعوث الخاص للأمين العام وفي ضوء رفض الميليشيات الحوثية لتنفيذ إعادة الانتشار، قدم فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي رؤيته لمعالجة المسائل الأمنية، المتمثلة في تشكيل آلية ثلاثية مشتركة وقد حظيت بترحيب المبعوث الخاص والفريق لوليسغارد. غير أن تلك الخطة رفضت من قبل الميليشيات الحوثية، التي اعتادت على إرسال إشارات إلى مجلس الأمن قبل انعقاد جلساته، تعبر فيها عن موافقتها اللفظية من دون عكس ذلك على الأرض، ومن ثم التراجع الكامل عن تلك التصريحات، في خداع وتضليل للمجتمع الدولي وللمجلس. كما تعمل تلك الميليشيات على عرقلة عمل تنسيق إعادة النشر في الحديدة من إحراز أي تقدم وتمنع بشكل متكرر مرور رئيس اللجنة للاجتماع بالفريق الحكومي في مناطق سيطرة الحكومة اليمنية.

وفي المقابل، يحرص الفريق الحكومي على تحمل المخاطرة للمشاركة في تلك الاجتماعات، التي يدعو لها الفريق لوليسغارد، في مناطق سيطرة الميليشيات الحوثية، حرصا من الفريق الحكومي على تسهيل مهمة بعثة الأمم المتحدة ودعم جهودها لتنفيذ الانسحابات وإعادة الانتشار. وتستهدف تلك الميليشيات بقذائف الهاون والطائرات المسيرة من دون طيار وقذائف الكاتيوشا مقر الاجتماعات المشتركة مع رئيس اللجنة، في انتهاك صارخ وتحد واضح لجهود المجتمع الدولي ولجهود الأمم المتحدة وفي رغبة واضحة ومتعمدة لإفشال اتفاق الحديدة وعملية السلام برمتها.

كما استهدفت الميليشيات الحوثية الأسبوع الماضي موكب الفريق لوليسغارد والعاملين في منظمات الإغاثة الإنسانية ومنعهم من الوصول إلى مطاحن البحر الأحمر، التي تحتوي على ٥١ ٠٠٠ طن من الحبوب تكفي لإطعام ٣,٧ ملايين يمني لمدة شهر. وبسبب هذا الاستهداف والإعاقة وعدم فتح الممرات الإنسانية، فإن ذلك المخزون يتعرض للتلف.

وإنني أتفق مع ممثلة المملكة المتحدة في توجيهها السؤال إلى السيد لوكوك: من الذي يعرقل وصول وكالات الأمم المتحدة ووصول فريق برنامج الأغذية العالمي إلى مطاحن البحر الأحمر؟ إن الحكومة اليمنية عبرت عن استعدادها وتعاونها الدائم مع الأمم المتحدة ومع برنامج الأغذية العالمي ومع وكالات الأمم المتحدة في تسهيل الوصول إلى هذه المطاحن، وأيضا وصول هذه المساعدات إلى الطرق الآمنة التي تسيطر عليها الحكومة اليمنية.

لقد بلغ عدد الانتهاكات والخروقات التي ارتكبتها الميليشيات الحوثية، منذ ١٨ كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي، أكثر من ٣ ٠٤٧ خرقا، بهدف استفزاز قوات الجيش الوطني والتحالف العربي، أدت إل ضحايا وخسائر جسيمة تمثلت في سقوط أكثر من ١٣٤ شهيدا و ٦٦٨ جريحا، بينهم نساء وأطفال. ولا تزال هذه الميليشيات توسع المواجهات مع الجيش الوطني وتستخدم أراضي محافظة الحديدة كمنصة لإطلاق الطائرات المسيرة من دون طيار والقوارب السريعة وتواصل قصف المدنيين واستهداف المنشآت العامة والخاصة، بالإضافة إلى إرسال المزيد من التعزيزات العسكرية وتحصين مواقعها الدفاعية عن طريق زراعة الألغام وإنشاء الحواجز وحفر الخنادق، والتي تجاوز عددها اليوم ٧٧٧ حتى الآن، بينما كان

عددها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، ٧٠ خندقا. وهذا يدل على أن الميليشيات الحوثية ليس لديها الرغبة الصادقة في تنفيذ اتفاق ستوكهولم، وإنما تريد استغلال الوقت وتضليل مجلس الأمن وأيضا خداع المجتمع الدولي.

إن الحوثيين لا يعرقلون تنفيذ اتفاق الحديدة فقط، بل ويرفضون أيضا تنفيذ الاتفاق بشأن إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين والمحتجزين تعسفيا والمخفيين قسرا والموضوعين تحت الإقامة الجبرية. وهذا هو الاتفاق الوحيد الموقع الذي تم التوصل إليه قبل جولة مفاوضات السويد. وتحاول الميليشيات الحوثية التلاعب بالاتفاق، الذي نص على إطلاق سراح الجميع مقابل الجميع، لجني المكاسب من خلال المقايضة على حساب معاناة المعتقلين وأسرهم. ولا مجال للمساومة السياسية في هذا الملف الإنساني.

اتخذت الحكومة اليمنية جملة من الإجراءات الاقتصادية وأصدرت حزمة من القرارات الهادفة إلى إنقاذ الاقتصاد الوطني وتحسين الوضع الاقتصادي والمعيشي وإيقاف انهيار العملة الوطنية والتخفيف من معاناة المواطنين وتحسين الوضع المعيشي والإنساني وإعادة الدورة النقدية والتدفقات المالية والتعاملات التجارية من قنوات السوق السوداء إلى قنوات السوق المصرفية الرسمية الملتزمة بالضوابط والمتطلبات الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب وغسيل الأموال بالإضافة إلى الحد من المضاربة العشوائية على العملة وتخفيف الطلب على العملة الأجنبية.

وتعمل الحكومة اليمنية على اتخاذ إجراءات عديدة للوفاء بالتزاماتها تجاه مواطنيها وتقوم بصرف مرتبات المتقاعدين ودفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية في محافظة الحديدة ودفع المرتبات في القطاعين التعليمي والصحي، وتعتزم دفع مرتبات جميع موظفي الخدمة المدنية متى ما توفر تحصيل وإدارة جميع الإيرادات الحكومية بالتعاون مع المجتمع الدولي.

ونتقدم هنا بالشكر للدول المانحة والمنظمات الدولية على الدعم السخي الذي تعهدت به في المؤتمر رفيع المستوى لتمويل خطط الاستجابة الإنسانية في اليمن لعام ٢٠١٩ الذي عقد في جنيف في ٢٦ شباط/فبراير للتخفيف من المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب اليمني، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وجمهورية ألمانيا الاتحادية وبقية الدول الشقيقة والصديقة، ونجدد الدعوة لها للوفاء بتعهداتها.

انعقدت يوم السبت الماضي الموافق ١٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، في مدينة سيئون بمحافظة حضرموت دورة مجلس النواب غير العادية. ويأتي انعقاد هذه الدورة كتأكيد ودلالة كبيرة على توحد كافة أبناء اليمن بكل أحزابهم واتجاهاتهم وأطيافهم على قاعدة الشرعية والتمسك بقيادتها وبالثوابت الوطنية وتفعيل دور المؤسسة الدستورية وإنجاز العديد من المهام التشريعية والرقابية التي تدعم جهود السلطة التنفيذية في استعادة الدولة وإنهاء الانقلاب والتمرد المسلح للميليشيات الحوثية المدعومة من قبل إيران وبسط نفوذ الدولة على كامل التراب اليمني وتحقيق السلام والأمن والاستقرار وتنفيذ مخرجات الحوار الوطني واستكمال المسار السياسي. ويناقش مجلس النواب في هذه الدورة، ضمن جملة مواضيع، مشروع البيان المالي للموازنة العامة للدولة للعام ٢٠١٩، الذي قدمه رئيس الوزراء.

وقعت الحكومة اليمنية مع الأمم المتحدة في عام ٢٠١٤ على خطة العمل للقضاء على ظاهرة تجنيد الأطفال. ووقعت أيضا على خارطة الطريق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، للامتثال لهذه الخطة لإنهاء استخدام الأطفال وتجنيدهم في الصراع المسلح. وتعمل الحكومة مع الفريق القطري لتنفيذ هذه الخطة.

كما انضمت الجمهورية اليمنية إلى إعلان المدارس الآمنة. وتبذل الحكومة اليمنية جهوداكبيرة بهدف تأهيل وإدماج الأطفال الذين سبق تجنيدهم من قبل الميليشيات الحوثية، وتسليمهم إلى أسرهم عبر مركز مآرب لإعادة تأهيل الأطفال والممول من مركز

الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية. ونتوجه هنا بالشكر إلى دول التحالف، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية، على الجهود الكبيرة الهادفة إلى مساعدة الحكومة اليمنية في حماية الأطفال ومنع تجنيدهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

وإنني أوجه السؤال للسيدة غامبا فيما يتعلق بتجنيد الفتيات. ما هي الجهة المسؤولة عن تجنيد الفتيات؟ الحوثيون لديهم مجموعة مسلحة تدعى الزينبيات. وهي مجموعة مسلحة تجبر الفتيات والأسر على التجنيد واستغلال الظروف الإنسانية.

كما أؤكد مرة أخرى وأضيف إلى ما أشار إليه السيد لوكوك فيما يتعلق بقضية التأشيرات. الحكومة اليمنية أبدت استعدادها وتعاونها مع الأمم المتحدة ومع وكالاتها فيما يتعلق بمنح التأشيرات عبر كل سفاراتها المختلفة في أنحاء العالم دون أي تأخير ودون أي عراقيل. وهذه مسؤوليتنا كحكومة يمنية في دعم جهود الأمم المتحدة. ولكن من يعرقل دخول موظفي الأمم المتحدة وموظفي وكالاتها إلى الأراضي اليمنية هم الحوثيون أنفسهم.

ندعو مجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياته والحفاظ على مصداقيته وتنفيذ قراراته المتصلة بالحالة في اليمن، وممارسة مزيد من الضغط على الميليشيات الحوثية المسلحة لتنفيذ اتفاق ستكهولم دون أي تأخير، الذي يعد محور الاهتمام وحجر الزاوية في العملية السياسية، وتحديد الطرف المعرقل لهذا الاتفاق لأن خيار الفشل سيؤدي إلى قتل آمال اليمنيين في تحقيق السلام المستدام وإنهاء الصراع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا بشأن الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٤٠.